
المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثلاثين بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هيندريك فاغنماكرس (هولندا)

الرئيسي: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٣٨ لمؤتمر نزع السلاح .

أود ، بادئ ذي بدء ، أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية الصين ، سعادة السيد قيان قيتشن ، الذي سيلقي كلمة أمام المؤتمر اليوم بوصفه المتحدث الأول . وأود أن أشدد على أن زيارة سعادة وزير الخارجية ، وهو دبلوماسي محنك ، تجري بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمشاركة بلده في عمل هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف لنزع السلاح ، حيث انضمت الصين إليه مباشرة قبل توليها رئاسة ما كانت تعرف حينذاك بلجنة نزع السلاح . وكان اشتراك الصين في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف لنزع السلاح حدثاً ذا دلالة ، حيث أنه ، لأول مرة ، أصبحت جميع الدول الحائزة لاسلحة نووية ممثلة في هذه الهيئة . ومنذ ذلك الحين ، شاركت الصين مشاركة نشطة في عملنا ، كما شاركت بعد ذلك بفترة بتعيين ممثل خاص لمساثل نزع السلاح . وإنني أتطلع قدماً لبيان سعادة وزير الخارجية اليوم ، وأود أن أشكره على قراره زيارتنا لإطلاعنا على آراء حكومته في ميدان نزع السلاح .

كما أود أن أرحب ترحيباً خاصاً بالمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ، السيد يان مارتنسن .

وتمشياً مع برنامج عمل المؤتمر ، يواصل المؤتمر اليوم نظره في بندي جدول الاعمال ١ "حظر التجارب النووية" و٢ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . غير أنه ، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، فإن لأي عضو يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وكما أعلن في جلستنا العامة الاخيرة ، سأعرض على المؤتمر اليوم طلبات اضافية من بلدان غير أعضاء فيه للمشاركة في أعماله . ولدى استنفاد قائمة المتحدثين ، سأدعو إلى انعقاد اجتماع غير رسمي للمؤتمر لهذا الغرض .

ويوجد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم سعادة وزير خارجية الصين ، وممثلو يوغوسلافيا والولايات المتحدة الامريكية وأندونيسيا .

وأعطي الكلمة الآن لسعادة وزير خارجية الصين ، السيد قيان قيتشن .

السيد قيان قيتشن (الصين) (الكلمة بالصينية ومترجمة من الانكليزية):

في الربيع الاول من عقد التسعينات وفي الذكرى السنوية العاشرة لمشاركة الصين في عمل مؤتمر نزع السلاح ، يشرفني تشريفاً كبيراً أن أحضر إلى قصر الأمم وأنضم إلى جميع زملائي الذين يتفانون هنا في سبيل السلم ونزع السلاح الدوليين ، في مناقشة بعض

المشاغل الرئيسية التي تواجه شعوب العالم . واسمحوا لي أن أهنيئكم على توليكم رئاسة المؤتمر لهذا الشهر . وإنني أعتقد أن خبرتكم الفنية ومهاراتكم الدبلوماسية ستساعد على إحراز تقدم جديد في عملنا . كما أود أن أقدم تحياتي إلى السيد بيان مارتنسن ، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ، والسيد م. كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، وإلى جميع الوفود الحاضرة هنا .

إن عقد الثمانينيات الذي انقضى لتوه قد شهد تغيرات هائلة في العالم . وفي حين أنه قد أُحرز بعض التقدم في مجالات مثل تخفيف حدة التوتر على الصعيد العسكري وفي عملية نزع السلاح ، فإن التنافس بين مختلف القوى في العالم ، وتدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لبعض البلدان ، والتوتر والاضطراب المستمرين في بعض المناطق التي تتصف بأوجه تعقيد حادة للغاية هي أمور لا يمكن إلا أن تكون مثارا للقلق .

وإلى جانب التطور في الحالة الدولية ، أحرز نزع السلاح العالمي بعض التقدم في السنوات الأخيرة من حالة الركود التي ظل يعانيها لفترة طويلة ، وتحققت بعض النتائج الأولية المحددة في الجهد المبذول في سبيل نزع السلاح .

إن حكومات ومنظمات كثيرة ، يدعمها ويحشها مئات الملايين من الناس ، قد شاركت مشاركة نشطة في مناقشة قضايا نزع السلاح وفي تسوية هذه القضايا على نطاق واسع ، عاملة معاً على تعزيز التقدم في نزع السلاح . إن بلدان العالم الثالث والبلدان الصغيرة والمتوسطة بوجه عام لتحفزها حاجتها الملحة إلى السلم والأمن والتنمية إلى الدعوة بقوة إلى وقف سباق التسلح بين الدول الكبرى . وقد تقدمت بكثير من المقترحات المعقولة ، بما في ذلك المقترحات الداعية إلى إقامة مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية في بقاع كثيرة من العالم . وقد قدمت هذه البلدان ، بعملها الفعلي ، إسهاماً هاماً في حفظ السلم والاستقرار وفي السعي في سبيل نزع السلاح .

لقد أنجزت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من العمل في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف ، واعتمد كثير من القرارات والوثائق الإيجابية المتعلقة بنزع السلاح في دورات متوالية للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي دوراتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي المؤتمر المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية وفي المؤتمرات الدولية المعنية بالأسلحة الكيميائية . وإن الحملة العالمية لنزع السلاح التي ترعاها الأمم المتحدة ، وكثيراً من الدراسات الخاصة المتعلقة بقضايا تخفيض الأسلحة ، قد ساعدت على تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات والشعوب كافة في سبيل نزع السلاح . ويضطلع

مؤتمر نزع السلاح بدور فريد الأهمية بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح . وقد سجل ، على وجه الخصوص ، تقدماً ملحوظاً في المفاوضات بشأن وضع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية .

ولعلكم تذكرون أنه ، في مطلع الثمانينيات ، واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تصعيد سباق التسلح بينهما وانهكما في تنافس مكثف في أنحاء كثيرة من العالم . ولقي ذلك انتقاداً ومعارضة من قبل شعوب البلدان كافة ، حيث أن التوتر والمواجهة بينهما كانا يشكلان خطراً جسيماً يهدد الأمن والاستقرار العالميين . وفي الوقت ذاته ، فإن توسعهما السلاحي المتواصل قد فرض عبئاً ثقيلاً عليهما وزاد من حجم المصاعب المالية والاقتصادية لكل منهما .

في هذه الظروف ، أحرزت الدولتان العظميان بعض التقدم في مفاوضات تحديد الأسلحة خلال السنوات القليلة الماضية . وبعد عدد من اجتماعات القمة والمفاوضات المطولة ، أبرمتا أخيراً معاهدة بشأن التدمير التام لقذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى . كما أن مفاوضاتهما الثنائية بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وبشأن الأسلحة الكيميائية تتحرك قدماً بصورة تدريجية . كذلك يجري إحراز تقدم في المفاوضات حول القوات التقليدية في أوروبا . ويلقى كل ذلك ترحيباً حسناً لدى شعوب البلدان كافة .

غير أنه ينبغي ملاحظة أن التقدم السالف الذكر هو تقدم أولي ومحدود ، وأنه ما زال ثمة شوط بعيد يتعين قطعه فيما يتعلق بنزع السلاح ، وأن هناك عقبات ومشاق جمة على الطريق نحو ذلك .

وحتى إذا قلصت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ترساناتهما النووية الاستراتيجية إلى نصف حجمها الحالي ، فإنهما سيظلان يمتلكان ما يزيد عن ٩٠ في المائة من مجموع الأسلحة النووية في العالم ، وهو أكثر مما يكفي لتدمير الجنس البشري بأكمله عدة مرات ، ومن ثم يظل ذلك يشكل أكبر خطر يهدد الأمن الدولي .

واستقراءً من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فإن الرؤوس النووية الاستراتيجية التي سيحتفظ بها كل من الجانبين بعد التخفيض من المتوقع أن تتجاوز كثيراً الحد الأقصى المعلن وقدره ٦ ٠٠٠ رأس نووي . ومن ثم ، فإن التقليص الفعلي المتوخى يقل كثيراً عن ٥٠ في المائة . ونظراً لفصل أو إهمال بعض الفئات الأساسية من الأسلحة ، فإن هذه المفاوضات لا تتناول جميع أنواع الأسلحة النووية الاستراتيجية للطرفين .

ومع تركيز محادثات تحديد الأسلحة على مسألة الكمية بمفهوم رئيسية وتجنبها مسألة النوعية ، فإن سباق التسلح بين البلدين لم تتوقف توقفاً حقيقياً ، بل انتقل بدرجة أكبر إلى الجانب النوعي . فعلى سبيل المثال ، ثمة جيل جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات والقاذفات الاستراتيجية والقذائف الانسيابية يتصف بدرجة أفضل من الدقة والقدرة على الاختراق والتحرك ، قد انضم إلى الترسانات النووية الاستراتيجية الهائلة أملاً لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يطبقان أكثر المنجزات العلمية والتكنولوجية تعقيداً على تطوير الأسلحة الفضائية . وسيتم ذلك حتماً ليشمل سباق التسلح الجاري برّاً وبحراً وجواً إلى ساحة جديدة هي الفضاء الخارجي ، مما يضيف خطراً جديداً يهدد السلم العالمي .

وينبغي التشديد بوجه خاص على أن كثيراً من رغبات ومطالب العالم الثالث والبلدان الصغيرة والمتوسطة بشأن مسألة نزع السلاح ، وهي رغبات ومطالب لها ما يبررها ، لم يتم إيلاؤها الاهتمام الواجب . ويبدو لبعض الدول الكبرى أن ما يبذل من جهود في سبيل نزع السلاح المتعدد الأطراف هي جهود غير جديرة بالذكر . وفي أغلب الأحيان يجري التقليل من أهميتها ودورها عن عمد . ونتيجة لذلك ، فإنه في الميدان المتعدد الأطراف ، بما فيه هذا المؤتمر ، نجد أن التقدم المحرز بشأن عدد من مسائل نزع السلاح الهامة لا يبعث على الارتياح ، فضلاً عن أنه في بعض الحالات قد توقف . وقد بذلت في السنوات الأخيرة محاولات واضحة لتحويل الضغط إلى العالم الثالث باستغلال قضايا معينة ، مثل نزع السلاح التقليدي ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية .

إن استعراضاً موجزاً لواقع الأمور في ميدان نزع السلاح يعطينا سبباً كافياً لاستنتاج أن العالم اليوم ليس خالياً من المشاكل وليس هادئاً ، وأن الوقت ليس وقت طمأنينة واسترخاء . والمسؤولية الجسيمة التي ما زالت تقع على عاتقنا جميعاً هي من السلم والكفاح في سبيل نزع السلاح . ومن الضروري إعادة تأكيد ما يلي والتشديد عليه ، بغية ضمان التوجه الصحيح لعملية نزع السلاح:

- إن الدولتين العظميين اللتين تمتلكان أكبر الترسانات تتحملان مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح ؛ فلا ينبغي لهما تخفيض عدد أسلحتهما تخفيضاً كبيراً فحسب ، بل وقف سباق التسلح النوعي بينهما وقفاً تاماً أيضاً ؛
- وينبغي لهما سحب جميع قواتهما المسلحة المتواجدة في الخارج وإزالة جميع قواعدهما العسكرية المقامة على تراب أجنبي ؛

- ويجب أن تساهم جميع اتفاقات نزع السلاح المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المحافظة على السلم والاستقرار الدوليين دون الإخلال بمصالح أي بلد ثالث . وينبغي تسريح أفواج الجند التي يتقرر تخفيضها ، وليس نقلها إلى أي مكان آخر . وينبغي تدمير جميع الأسلحة والمعدات المخفظة على هذا النحو ، أو تفكيكها أو تحويلها إلى أغراض مدنية ، ولا ينبغي إدخالها في نظم أسلحة أخرى أو إعادة نشرها في مناطق أخرى .

إن الامنية المشتركة لجميع البلدان هي تخفيض التسلح والتقليل من خطر الحرب . والبلدان جميعها ، كبيرة كانت أم صغيرة ، وقوية كانت أم ضعيفة ، تتمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بمسألة الأمن ، ويحق لها المشاركة في التباحث بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح وفي تسوية هذه المسائل . وإن الجهود الرامية إلى نزع السلاح على أساس شئائي أو صفيح النطاق تحظى بالترحيب ، غير أنه لا يجوز لها أن تحل محل الجهود الرامية إلى نزع السلاح على أساس متعدد الاطراف وعلى نطاق عالمي . وينبغي لهذه الجهود جميعها أن تعزز وتكمل بعضها البعض .

سيادة الرئيس: إن من العناصر الهامة في السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين معارضة سباق التسلح والنضال في سبيل نزع السلاح . وراينا الثابت هو أنه ينبغي وقف سباق التسلح بجميع أنواعه ، أيا كانت فئة الأسلحة التي قد يشملها ، وبراً كان أم بحراً ، وسواء أكان على الأرض أم في الفضاء الخارجي .

ولدى استشراف العقد القادم ، نجد أن نزع السلاح النووي سيظل دون شك قضية فائقة الأهمية . وما انفكت الصين تدعو إلى الحظر التام للأسلحة النووية وإلى تدميرها تدميراً شاملاً . وقد بينت الممارسة أنه ، تحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللذين يمتلكان أكبر الترسانات النووية ، أن يأخذا على عاتقهما الوفاء بمسؤولية والتزام خاصين في تبؤء الطليعة في وقف تجارب الأسلحة النووية ووقف إنتاجها ونشرها ، وفي التخفيض الشديد لجميع أصناف الأسلحة النووية المنشورة داخل هاتين الدولتين وخارجهما . وسوف يؤدي ما تحققانه من تقدم ملموس في هذه الميادين إلى إيجاد الأوضاع اللازمة لعقد مؤتمر دولي واسع التمثيل بشأن نزع السلاح النووي تشارك فيه جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، يحدونا الأمل في أن تعتمد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، عن طريق التفاوض ، إلى التقليل الفعلي لما لا يقل عن ٥٠ في المائة من ترسانتهما النووية ، بما في ذلك القذائف الإنسيابية المطلقة من البحر والجو ، فضلاً عن الأسلحة النووية التكتيكية ، وفي أن يمضيا قدماً ، على هذا الأساس ، إلى

تخفيض أسلحتهما النووية بنسبة أكبر . وينبغي تدمير جميع الأسلحة النووية التي يتم تخفيضها على هذا النحو ، كما ينبغي التخلص من الرؤوس الحربية النووية على النحو الواجب . وينبغي ألا تنحصر التخفيضات في الأسلحة النووية الموجودة في أراضي كل منهما وفي أوروبا فحسب ، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الأسلحة النووية المنشورة من قبلهما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وسيسهم ذلك في السلم والأمن في جميع مناطق العالم .

إن وجود أسلحة نووية في العالم ، ولو ليوم واحد فقط ، يستدعي اتخاذ تدابير لمنع نشوب حرب نووية . والعدد المحدود جداً الذي تملكه الصين من الأسلحة النووية هو لغرض الدفاع عن النفس فقط . ونحن لم نتصل قط من مسؤوليتنا ، وقد تعهدنا ، من طرف واحد ، ومنذ أول يوم لحيازة الصين أسلحة نووية ، بأن الصين لن تكون ، في أي وقت وفي أية ظروف ، هي البادئة باستخدام أسلحة نووية . ونحن نرى أنه إذا تعهدت جميع البلدان الحائزة لأسلحة نووية ألا تكون البادئة باستخدامها ، فإن ذلك في حد ذاته سيكون تدبيراً فعالاً للغاية من أجل منع نشوب حرب نووية ، وسيعطي دفعة قوية لعملية نزع السلاح النووي . وعليه فإن الصين تقترح أن يتم ، في مؤتمر نزع السلاح ، الشروع في مفاوضات في أقرب وقت بغية إبرام اتفاق دولي بشأن عدم البدء باستخدام أسلحة نووية ، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال ، "منع نشوب حرب نووية" .

وفي الظروف الدولية الراهنة ، ترتئي الصين أن الوقت قد حان للنظر في تدبير هام آخر من التدابير الرامية إلى منع نشوب حرب نووية ، ومؤدى هذا التدبير أنه ينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية والتي لديها أسلحة نووية منشورة في الخارج ، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أن تسحب كل هذه الأسلحة إلى أراضيها . ومن الجلي أن هذا التدبير ، لدى اتخاذه ، لن يساعد على تعزيز الثقة فيما بين الدول والتقليل من خطر الحرب النووية فحسب ، بل سيعزز أيضاً الجهود الدولية في سبيل منع انتشار الأسلحة النووية .

ومن أجل حفظ السلم العالمي وتعزيز أمن الدول جمعاء ، فإن الصين لا تؤيد ولا تشجع ولا تشارك في انتشار الأسلحة النووية . وتتخذ الصين موقفاً يتسم بالمسؤولية في تعاونها مع البلدان الأخرى في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، حيث تشترط على البلدان المتلقية لصادراتها النووية القبول بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما أنها تضمن أن تكون وارداتها هي من المواد النووية للأغراض السلمية . وفي الوقت ذاته ، فإننا نعارض الممارسة المتمثلة في التهافت على سباق التسلح النووي كماً ونوعاً ، مع فرض قيود غير معقولة في نفس الوقت على التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، بذريعة منع الانتشار النووي .

وقد وقّعت الصين في عام ١٩٨٨ على اتفاق عرض طوعي من جانب واحد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع جزء من منشآت الطاقة النووية لديها في إطار ضمانات الوكالة . ونحن ننظر الآن بعين الموافقة في إرسال وفد ، بصفة مراقب ، لحضور المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، المقرر عقده في شهر آب/أغسطس القادم .

إن الصين تتفهم الرغبة الملحة لبلدان العالم الثالث والدول غير الحائزة لأسلحة نووية في فرض حظر شامل على التجارب النووية في موعد مبكر . وقد تحلت دوماً بمنتهى التحفظ والحصافة حيال التجارب النووية ، ولم تُجر سوى عدد محدود جداً منها . وسوف نواصل هذا النهج مستقبلاً . ونحن نرى أنه ينبغي بلوغ الهدف المتمثل في الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق عملية فعالة لنزع السلاح النووي . إن معظم التجارب النووية قد أجرتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، حيث بلغ عددها حوالي ٦٠٠ تجربة حتى هذا التاريخ ؛ ومن ثم فإن عليهما واجب السبق إلى وقف جميع التجارب النووية والشروع في نزع السلاح النووي بغية إيجاد الأوضاع اللازمة للحظر الشامل للتجارب النووية .

والوفد الصيني على استعداد للمشاركة في عمل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية حالما ينشؤها مؤتمر نزع السلاح في الإدارات الصينية المعنية والخبراء المختصون عاكفون على دراسة الجوانب التقنية لتجربة التبادل الدولي للبيانات السيزمولوجية ، وهم ينظرون في المشاركة في هذه التجربة بعين الموافقة ، بغية اكتساب الخبرة اللازمة للقيام مستقبلاً بإقامة آلية دولية فعالة للتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية .

لقد دفعت الصين دوماً بأنه ، بالتوازي مع نزع السلاح النووي ، ينبغي تعليق أهمية كبيرة على نزع السلاح التقليدي . ففي عملية نزع السلاح التقليدي ، ينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر ترسانات الأسلحة التقليدية أن تتحمل مسؤولية خاصة . فالمبادرة إلى إبرام اتفاق بين هذه البلدان والدول الأخرى الأعضاء في الحلفين العسكريين الرئيسيين بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في القوات التقليدية سوف يسهم في تحقيق السلم والأمن في أوروبا وفي العالم بأسره . وفي الوقت ذاته ، ينبغي تشجيع جميع البلدان على بذل جهود أكبر واتخاذ إجراءات محددة في سبيل دفع نزع السلاح التقليدي قدماً إلى المدى الذي يكفل أمنها وقدراتها الدفاعية الضرورية .

وتعمل الصين منذ سنوات عديدة من أجل نزع السلاح التقليدي ، عن طريق اتخاذ إجراءات محددة . ففي الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٧ ، خفضت الصين من طرف واحد حجم قواتها بمقدار مليون جندي . وكان ذلك ، من حيث عدد الجنود ، أكبر إجراء شهده

العالم في الثمانينات في مضمار نزع السلاح . وقد روعي دوما الإبقاء على الإنفاق العسكري للصين عند مستوى منخفض للغاية . وعلى سبيل المثال ، فإن ميزانيتها العسكرية لعام ١٩٨٩ لم تتجاوز ٢٤ ٥٥٠ مليون يوان رنمينبي ، أي ما نسبته ٨,٤ في المائة من ميزانيتها الحكومية وأقل من ٢ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي لذلك العام . أما الإنفاق العسكري السنوي للصين عن الفرد الواحد فيقل عن ٥ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو مبلغ لا يقل عن نظيره في أي من البلدان الكبيرة في العالم فحسب ، بل إنه يقل أيضا عن هذا النظير في كثير من البلدان الصغيرة .

إن الصين لم تعتمد قط إلى إقامة أية قاعدة عسكرية أو إلى مركزة أي من جنودها خارج أراضيها ، وما فتئت تعارض قيام أي بلد بمركزة جنوده وإنشاء قواعد عسكرية له في الخارج . وقد آن الأوان لإجراء تخفيض كبير في جميع قوات الجنود والقواعد العسكرية وفي جميع أنواع الأسلحة المقامة على أراضٍ أجنبية حتى تتم إلزالتها تماماً . وقد حدث منذ فترة وجيزة ، شن غزو مسلح ضد بنما ، وأدانت شعوب العالم أجمع هذا العمل العدواني ونحن ندعو إلى وجوب سحب جميع قوات الجنود وجيوش الاحتلال الأجنبية المعتدية في أي مكان من العالم فوراً ودون أية شروط مسبقة .

إن التقدم في نزع السلاح النووي والتقليدي قد جعل نزع السلاح في الفضاء الخارجي قضية بارزة ومتزايدة الأهمية .

وتدعو الصين جميع البلدان ذات القدرات الفضائية ، وخاصة الدول الرئيسية في هذا الميدان ، إلى المبادرة باتخاذ تدابير لمنع ووقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بدءاً بالحظر التام للأسلحة الفضائية . ورغم الدور الإيجابي للمكوك القانونية الدولية القائمة حالياً المتملة بالفضاء الخارجي ، فإنها تبعد كل البعد عن أن تكون وافية لمنع إدخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي . ومن ثم فإننا نؤيد المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل الإسراع بإبرام اتفاق دولي لضمان إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة .

إن سباق التسلح البحري بين الدولتين العظميين لا يشمل الأسلحة النووية والتقليدية فحسب ، بل يمس أيضاً السلم في البحار والمحيطات ، فضلاً عن الأمن والاستقرار العالميين . بل إنه حتى في يومنا هذا ، لا يزال شبح "سياسة القوارب المسلحة" يهدد بعض البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم من وقت لآخر . فلا بد إذن في عملية نزع السلاح من إيلاء اهتمام لتخفيض الأسلحة البحرية . ونحن نرى أن على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يوقفا في الحال توسعهما في أسلحتهما البحرية ، وأن يخفضا من حجم أساطيلهما تخفيضاً كبيراً .

إن الصين ، بوصفها دولة غير حائزة لاسلحة كيميائية عانت كثيراً جداً على مر التاريخ من ويلات الأسلحة الكيميائية ، وما برحت تؤيد حظر هذه الأسلحة حظراً كاملاً وتدميرها تدميراً شاملاً والإصرار في إبرام اتفاقية في هذا الشأن ، ليفدو العالم خالياً حقاً من الأسلحة الكيميائية .

وصف تكون أهمية هذا العام والعام القادم حيوية بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . وقد أثبت الآن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التزامهما بتقليص أسلحتهما الكيميائية بنسبة كبيرة ، وهذا تطور يحظى بالترحيب . ونحن نرى أن الإجراء الأساسي الذي يفضي إلى الحل النهائي لمشكلة الأسلحة الكيميائية يكمن في قيام البلدان التي تملك أكبر ترسانات الأسلحة الكيميائية بتدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة حالياً تدميراً تاماً وفي أسرع وقت ، كما يكمن في امتناع هذه البلدان عن إنتاج أو استحداث أصناف جديدة من الأسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بنظام التحقق في الاتفاقية المرتقبة بشأن الأسلحة الكيميائية ، فإن موقفنا الأساسي هو أننا نؤيد وضع نظام قابل للتنفيذ وفعال ومعقول للتحقق بمقتضى الاتفاقية ، بما في ذلك التفتيش بالتحدي . وفي الوقت ذاته ، فنحن نرى أنه ينبغي للتفتيش بالتحدي ألا يتجاوز مقاصد الاتفاقية وأهدافها ونطاقها ، وأنه يجب الاحتراز الشديد من إمكانية إساءة استخدامه . وينبغي أن توجد أحكام محددة تكفل إقامة توازن بين حقوق وواجبات الدولة الطالبة للتفتيش من جهة ، وحقوق وواجبات الدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها من الجهة الأخرى ، كما تتيح لتنظيم الاتفاقية أن يؤدي دوره كاملاً .

إن الصين ما برحت ، على الدوام تنهج نهج التحرز والمسؤولية إزاء تصدير الأسلحة ، التي ينحصر حجم صادراتها منها في نطاق محدود للغاية . والمبادئ التي نتبعها بحذافيرها في هذا الصدد هي: أولاً ، أن يكون تصدير الأسلحة مفضياً إلى تعزيز القدرات الدفاعية المشروعة للبلدان المعنية ؛ وثانياً ، أن يكون هذا التصدير مفضياً إلى صون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في المناطق المعنية ؛ وثالثاً ، ألا يستخدم هذا التصدير كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى . ونحن نأمل أن تتبّع البلدان الأخرى المبادئ ذاتها في مضار تصدير الأسلحة وأن تفرض ، على وجه الخصوص ، حظراً صارماً على نقل الأسلحة بجميع أشكاله إلى تلك البلدان أو الأنظمة التي ترتكب أفعالاً عدوانية وتوسعية ضد بلدان أخرى أو تقدم على احتلالها عسكرياً ، أو التي تمارس الفصل العنصري أو الحكم الاستعماري . ونحن نؤيد التنظيم والتقيد المعقولين لنقل الأسلحة فيما بين الدول . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبعض بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، التي تستأثر عمليات نقل أسلحتها بما يزيـد

عن ٩٠ في المائة من مجموع هذه العمليات في العالم ، إذا ما أمكنها اتخاذ تدابير محددة وفعالة لضبط النفس ، فسوف يسهم ذلك حتماً في تعزيز السلم والأمن العالميين .

وتعلق الحكومة الصينية أهمية على الصلة بين نزع السلاح والتنمية . فقد شرعت الصين في وقت مبكر في تحويل الصناعات العسكرية على نطاق كبير ، مما أسفر منذ ذلك الحين عن نتائج سريعة لا يستهان بها . ويعد استخدام الصين لتكنولوجياتها وقدراتها العسكرية للأغراض السلمية وإدماجها قدراتها الصناعية العسكرية في التنمية الاقتصادية الوطنية على نحو مخطط أمران يشكلان جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الإنمائية الوطنية . وفي السنوات العشر التي انقضت منذ عام ١٩٧٩ ، رصدت الصين اعتمادات إنمائية كبيرة للمؤسسات العسكرية بغرض تحسين تحويلها التكنولوجي من أجل الإنتاج المدني ونقل التكنولوجيات العسكرية إلى القطاع المدني . ونتيجة لذلك ، ازدادت المنتجات المدنية الجديدة بما قيمته ١١ ألف مليون يوان رنمينبي من مجموع قيمة الإنتاج السنوي . وفي عام ١٩٧٩ ، بلغت قيمة المنتجات من السلع المدنية ما نسبته ٨,١ في المائة من قيمة الإنتاج الإجمالي للمؤسسات العسكرية في الصين ، ثم أصبحت هذه القيمة تستأثر اليوم بثلثي قيمة هذا الإنتاج . وتعمل إدارات البحث والإنتاج التابعة للصناعة العسكرية في بحوث نشطة تتم بمشاريع مدنية أساسية للدولة ، وتقوم بإنتاج معدات رأسمالية ، كما تدأب على مساعدة الصناعات الإنمائية الرئيسية التابعة للدولة ، كصناعات الطاقة والنقل وما إليها . ولم تقم هذه الإدارات بتوريد كثير من المنتجات التي تمل الحاجة إليها من أجل التنمية الاقتصادية الوطنية وبحل العديد من المشاكل التقنية فحسب ، بل إنها قامت أيضاً بإنتاج عدد كبير من المنتجات الصناعية الخفيفة وغيرها من السلع الاستهلاكية ، مما أنعش السوق المحلية . وهناك ما يقرب مجموعه من ٣٠ ٠٠٠ من منتجات التجديدات العلمية والتكنولوجية كانت تستخدم من قبل في الأغراض العسكرية دون غيرها ، ثم أصبحت متاحة الآن للاستخدام المدني .

وتبين خبرتنا أن التحويل والتطوير من خلال نزع السلاح أمران واقعيان وعمليان على السواء . ومنوادل التحرك في هذا الاتجاه ، ونحن مستعدون لتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى والعمل سوياً على استكشاف الطرق والوسائل الممكنة لتحويل التكنولوجيات والقدرات العسكرية .

سيادة الرئيس: إن شعوب العالم قاطبة تريد السلم ، لا الحرب ، وتخفيف حدة التوتر ، لا زيادتها ، والاستقرار ، لا الاضطراب . فنزع السلاح وحده ، على الرغم من ارتباطه الوثيق بالسلم ، ليس كافياً لضمان السلم . وقد خفت حدة المواجهة العسكرية بين الدولتين العظميين في السنوات القليلة الماضية ، وظهر ميل متزايد

إلى السعي لإيجاد تسوية سياسية للمنازعات الإقليمية من خلال الحوار بين الأطراف المعنية . وهذا تطور مستحسن ، بيد أن الحالة الدولية لا تزال في واقع الأمر متوترة ومضطربة . والأمر الذي يستحق اهتمام المجتمع الدولي بوجه خاص هو أنه ما زال يحدث في العلاقات فيما بين الدول كثير من حالات التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية ، أو الترويج للتطوير السلمي في بلدان أخرى ، أو حتى قيام بلد ما بغرض إرادته على بلدان أخرى بالقوة . فالهيمنة وسياسة القوة ، على الرغم من رفضهما باستمرار ، لا يزالان يفرضان وجودهما بعناد على الساحة التاريخية . إن سيادة واستقلال وأمن بلدان كثيرة ، ولا سيما البلدان الصغيرة والضعيفة ، ما زالت تتعرض لتهديدات خطيرة . ولن يكون هناك سكين في العالم طالما ظل هذا الموضوع دون تسوية .

وبالمثل ، فإن مسألة التنمية ، التي لا يمكن فصلها عن مسألة السلم ، تستحق الاهتمام الجدي من قبل المجتمع الدولي . فقد أفضى النظام الاقتصادي الدولي المنافس للعدل إلى تردي الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان النامية ، وهو ما تدلّل عليه أعباء الديون المتشاقلة ، وانعكاس اتجاه تدفقات الأموال إلى البلدان المتقدمة ، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب من حيث الرفاه الاقتصادي . وإن التقاعس عن حل هذه المشكلة ليعود بالضرر على السلم والأمن والاستقرار في العالم .

إن العالم عالم معقد . وفي الآونة الأخيرة كثيراً ما يصف النقاد الحالة العالمية المعقدة وغير المستقرة بأنها باعثة على الحيرة . غير أنه لدى تجاوز الظواهر المختلطة ، يتبين بوضوح أن شعوب البلدان قاطبة شديدة التوق إلى السلم والتنمية . والسلم العالمي هو في التحليل النهائي كل لا يتجزأ ، ويعادله في الأهمية سيادة الأمن في كل منطقة وفي كل بلد . كما أن المحافظة على الأمن العالمي وضمنان التقدم المشترك للبلدان كافة هما أهم الأهداف في عقد التسعينيات ، بل وفي القرن الحادي والعشرين أيضاً . وبغية بلوغ هذا الهدف ، لا بد لبلدان العالم أجمع من التمسك ، في علاقاتها الدولية ، بالمبادئ الخمسة المتمثلة في احترام سيادة بعضها البعض واحترام سلامة أراضيها ، وعدم الاعتداء على بعضها البعض ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والمساواة فيما بينها ، وتوخي الفائدة المتبادلة ، والتعايش السلمي . ولا بد ، على هذا الأساس ، من إقامة نظام سياسي ونظام اقتصادي دوليين جديدين يتسمان بالإنصاف والرشد وينسجمان مع المصالح الأساسية لجميع البلدان . وهذا هو السبيل إلى صون السلم والأمن في جميع بلدان العالم صوناً فعالاً وإرساء أساس متين لقضية نزع السلاح .

إن الصين بلد اشتراكي وبلد نام كذلك . وهي تنتهج دوماً سياسة خارجية سلمية مستقلة ، وتشاير على تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح . والشعب الصيني ، الذي عانى من

الشقاء ما لا يوصف نتيجة للعدوان الاجنبي وويلات الحروب في الماضي ، يداؤب اليوم على إضفاء طابع اشتراكي حديث على بلده وسوف يقتضي تحقيق هذا الهدف من أجيال عديدة بذل جهود شاقة ، كما يقتضي إيجاد بيئة دولية يسودها السلم المستديم .

إن عقد التسمينيات سيكون عقداً حافلاً بالفرص والتحديات ، وبالأمال والخطار ، التي ستوجد كلها جنباً إلى جنب . وعلى الرغم من الالتواءات والتعرجات على طريقنا نحو التقدم ، فنحن مقتنعون بأن الجهود المشتركة والمتواصلة لجميع الحكومات والشعوب كفيلة بالمحافظة على السلم ، وبأن التوقعات المرتقبة للبشرية ستكون مشرقة .

وشكراً يا سيادة الرئيس .

الرئيس: أشكر سعادة وزير خارجية الصين على بيانه الهام وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس .

وأعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا ، السيد السفير كوسين .

السيد كوسين (يوغوسلافيا): سيادة الرئيس: اسمحوا لي أن أهنئكم على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به بوصفكم رئيساً للمؤتمر للشهر الجاري . إن اتساع نطاق المشاورات الناجحة التي أجريتموها لضمان إحراز تقدم في مداولاتنا قد مكن المؤتمر من أن يوظف ، منذ البداية تماماً ، بأعمال جهرية .

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى سفير المغرب الموقر ، السيد الغالي بنهيمه ، على ما اتسم به من كفاءة في رئاسته للمؤتمر أثناء شهر آب/أغسطس ، الذي كان حافلاً بالنشاط ، وأثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين .

وأهنئ كذلك سعادة السيد قيان قيتشن ، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، على البيان الشامل والمتمعن للغاية الذي ألقاه أمام مؤتمرنا .

وأود أن أرحب بيننا بزملائنا الذين وصلوا بعد آخر بيان ألقته أمام المؤتمر ، وهم: السيد وارناسينا رامابوترام ، سفير مري لانكا ؛ والسيد توماس أريبا أوغادا ، سفير كينيا ؛ والسيد أندرياس نيغروتو كامبياسو ، سفير إيطاليا ؛ والسيد خوسيه بيرس نوبووا ، سفير كوبا ؛ والسيد هو جي تونغ ، سفير الصين ؛ والسيد ميتسورو دونوواكي سفير اليابان ؛ والسيد جيرالد شانون ، سفير كندا ؛ والسيد روبرتو غارسيا موريتان ، سفير الأرجنتين ؛ والسيد أوراسيو أرتياغا ، سفير

فنزويلا ، والسيد ستيفن ليدوغار ، سفير الولايات المتحدة الأمريكية ، والسيد ميغيل مارين بوش ، سفير المكسيك .

وأود أن أؤكد لهم التعاون النشط من جانب وفدي .

كذلك أودع السيد السفير تايلهاردات ، والسيد السفير مارشان ، والسيد السفير فريدرزدورف ، والسيد السفير دولفو ، والسيد السفير فاينار ، والسيد السفير غارسيا روبليس . ويقدم وفدنا لهم جميعاً أطيب تمنياتنا للمستقبل . واغتنم هذه المناسبة كي أذكر من جديد بالدين الذي نحمله للدون ألفونسو ، الذي حظيت اهتماماته ومنجزاته في ميدان نزع السلاح بكثير من الاستحسان . ويود وفدي أن يشيد بالتزامه الثابت بأهداف نزع السلاح .

ونشاطر الوفود الأخرى بالغ الحزن على رحيل الأنسة آني ريبوزي المباعدة ، ونرجو من الأمانة أن تتفضل بنقل أصدق تعازينا إلى والديها .

سيادة الرئيس ، إننا ، من حيث الزمن ، على عتبة العقد الأخير من هذا القرن ، في حين أننا قد نكون من حيث الجوهر ، في مستهل حقبة جديدة تشهد تحدياً جلياً للكثير من مسلمات العلاقات الدولية . وقد تكون لدينا آراء مختلفة بشأن كيفية تقدير هذه المرحلة من التطور الذي يعد مشيراً من أوجه عديدة وأقل ما يمكننا أن نقوله هو أن نزع السلاح يؤدي دوراً متزايد النشاط ، ليس فقط في تشكيل النظام الأمني أو في التأثير في حل القضايا العالمية الأساسية ، بل وأيضاً في ظهور مفهوم جديد للعلاقات الدولية .

وعلى صعيد أكثر تحديداً ، فإننا ندخل عاماً جديداً ولدينا توقعات أسلم أساساً للانتقال من تحديد الأسلحة إلى نزع السلاح الحقيقي ، ومواقف أوضح فيما يتصل بأهداف المفاوضات ، ومقترحات أكثر تحديداً بشأن سبل تحقيق هذه الأهداف ، وإطار زمني أكثر دقة فيما يتعلق بالوفاء بأهم الجهود التفاوضية الثلاثة ، وأعني بذلك معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، وتخفيض عدد الجنود والأسلحة في أوروبا ، وإبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها .

هذه التوقعات الأكثر تفاؤلاً نوعاً ما ناشئة عن التغيرات العميقة في العلاقات الاجتماعية والدولية التي حدثت في العام المنصرم ، مما أضفى ، بأوجه شتى ، طابعاً خاصاً للتنمية في العالم في فترة ما بعد الحرب . بل ويمكننا الآن أن نقول ، دون التعمق في جوهر هذه العمليات ، إنها قد تجلت بالفعل في تخفيف وإلغاء حواجز شتى بين الأمم والدول ، تلك الحواجز التي كانت تزداد درجة اصطناعيتها وعدم جواز احتمالها أو قبولها زيادة مطردة . وشمة سلسلة من الأحداث السياسية أعطت دفعة قوية لفهم هذه الاتجاهات الإيجابية وتعزيزها .

وقد جرت في هذا الجو وقائع مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، وسجل ذلك الاجتماع ذو الدرجة العالية من التمثيل أن الاتجاهات العالمية الإيجابية في العالم تعمل على إيجاد أوضاع مؤاتية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع نهاية لسباق التسلح ، والمنافسة بين التكتلات ، وإخضاع الأمم ، والتمييز العنصري وانتهاك حقوق الإنسان ، والتحريض على المنازعات الإقليمية ، واحتكار المفاوضات ذات الطابع الأمني ، وما إلى ذلك . وفي الوقت ذاته ، طرح المؤتمر مطالب حاسمة تدعو إلى إيجاد حل عالمي لقضايا نزع السلاح والأمن والتنمية الاقتصادية وغيرها من القضايا العالمية ذات الأهمية الحاسمة ، بمشاركة المجتمع الدولي بأكمله . وإن ما نشهده اليوم لهو في الواقع تأكيد للمفاهيم المتوقعة لسياسة عدم الانحياز في مجتمع دولي أكثر توحداً وتكافلاً . وقد ركز مؤتمر القمة التاسع على نزع السلاح بجميع جوانبه ، بدءاً بالمهمة الملحة المتمثلة في إنقاذ العالم من الخطر النووي عن طريق نزع السلاح النووي . وقد أعرب المؤتمر في هذا السياق عن دعمه القوي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف . كما قدر مؤتمر القمة أنه ينبغي باستمرار توسيع نطاق الفرص المرتقبة لنزع السلاح ، وأن تتاح لجميع البلدان فرصة وافية في المفاوضات . وأعرب المؤتمر بقوة عن استعداد البلدان غير المنحازة لتحمل نصيبها من المسؤولية في هذا الصدد .

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة تلك الاجتماعات العديدة على مستوى القمة والمستوى الوزاري التي عقدت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والتي جددت تأكيد التزامهما تجاه نزع السلاح وعزمهما على جعل هذا العام عاماً من الانجازات الملموسة .

سيادة الرئيس ، إننا ، بوصفنا بلداً أوروبياً غير منحاز ، نستمد التشجيع بوجه خاص ، من تطور الحقائق والاحداث والأفكار في قارتنا . فقد كرست يوغوسلافيا ثلاثين عاماً من الجهود في سبيل تخطي الانقسامات التكتلية وغيرها من الانقسامات القائمة على التراب الأوروبي ، وفي سبيل إشراك العلاقات الأوروبية المبادئ التي تلقى التأكيد حالياً بوصفها أسس النظام المشترك فيما بين بلدان أوروبا والنظام الدولي الأوسع نطاقاً . وقد أسهمت يوغوسلافيا ، إلى جانب البلدان غير المنحازة والبلدان المحايدة ، إسهاماً معترفاً به في وضع مفهوم تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . ونحن مقتنعون بأن التطور الاجتماعي - السياسي والاقتصادي الراهن آخذ في إيجاد أوضاع مؤاتية ، ليس فقط من أجل تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، بل وأيضاً من أجل مساهمة أوروبا مساهمة حاسمة في الأمن الشامل لجميع البلدان ، بوصف ذلك مسلكاً تعاونياً . وعلى الرغم من العديد من المتناقضات القديمة والجديدة ، فقد اتبعت أوروبا النهج المتمثل في الزيادة التدريجية للتعاون الأمني والاقتصادي والسياسي المتبادل .

إن هذا التطور الإيجابي ، الذي لم ينتشر بعد إلى جميع المناطق ولم يشمل بعد جميع القضايا الأساسية ، ما نرجح يعمل على إيجاد مفهوم جديد للأمن والاستقرار الدوليين . والواقع أن دور العنصر العسكري أخذ في الانحسار ، وأن العوامل الاقتصادية والإنسانية تكسب أرضاً باستمرار ، على نحو يؤدي إلى إيجاد أوضاع مؤاتية من أجل نزع السلاح وإلى تحدي العقائد العسكرية - الاستراتيجية القائمة على سباق التسلح .

وإن الفرص التي تبشر بالخير في المفاوضات الثنائية والاقليمية في أوروبا لا يجوز أن تؤدي إلى التقليل من دور مؤتمرنا ، بل ينبغي لها - على العكس من ذلك - أن تعزز هذا الدور . وجهدنا هنا هو أكثر كثيراً من مجرد تأكيد المسؤولية الجماعية في حل مشاكل نزع السلاح والأمن . ودونما نية لوضع خطوط فاصلة اصطناعية بين أساليب ومحافل التفاوض المختلفة ، فنحن نرى في النهج المتعدد الأطراف عملية متكاملة ، فضلاً عن أنها لا مناص منها في الجهود الشاملة التي لا يمكن بدونها لأي نظام أممي أن يكون مستقراً أو دائماً . يضاف إلى ذلك أن أهم القضايا في ميدان نزع السلاح لا يمكن - ببساطة - الاقتصار على معالجتها في إطار الاستقرار الاستراتيجي فيما بين أقوى البلدان كبديل عن الأمن للجميع . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نناضل في سبيل ضمان أن يشمل العمل الجوهري للمؤتمر جميع قضايا نزع السلاح . ومن الجلي أن هذا العمل سيتباين تبعاً لمدى قابلية قضايا معينة للحل . وكما يبلغ المؤتمر أهدافه بكاملها ويستخدم جميع إمكانياته ، فلا بد له من الشروع في تمحيص متعمق وانتقادي للطرق التي يتبعها في النهوض بدوره ، بما في ذلك جدول أعماله ، وتنظيمه ، وسير عمله ، مع التكيف بشكل أسرع وفقاً للتغيرات الحادثة خارج المؤتمر .

ودون إهمال أي من القضايا ، فإننا نرى في المستقبل المباشر ثلاثة مجالات ذات أولوية ينبغي تركيز جهودنا عليها . وأبدأ باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها من أكثر المهام قابلية للإنجاز الفوري . ومن شأن إنجازها أن يعطي لمؤتمرنا ، وللمفاوضات المتعددة الأطراف كذلك ، دفعة لا نظير لها . وفي هذا المضمار ، يظل المعتمر بطرق شتى يعمل رائد في إيجاد نموذج جديد للتعاون والاتصال الدوليين في الميادين العلمية والتقنية والقانونية والسياسية والاقتصادية ، وبالطبع في مجالات الأمن .

وفيما يتعلق بالعمل الذي أمامنا ، فإننا نعتقد أن النقاط الأساسية هي التالية: أولاً ، تم تعزيز التوافق السياسي الدولي بدرجة ملموسة ، إلى جانب قطع عهد صريح فيما يتعلق بإبرام اتفاقية شاملة في أقرب وقت ممكن . هكذا كانت نتيجة المؤتمر الذي عقد في باريس ، وقرارات الأمم المتحدة ، ومؤتمر القمة التاسع للبلدان

غير المنحازة ، والاتصالات الشناثية بين أكبر بلدين حائزين للأسلحة الكيميائية ، والمحادثات التي جرت مع ممثلي الصناعة الكيميائية في كانبرا ، الخ .

وشانياً ، حدث تقارب أساسي بين الآراء بشأن نسبة الكفاءة العسكرية للأسلحة الكيميائية . ولدينا برهان على ذلك في ما أبرم من اتفاقات بشأن تدمير الجزء الأكبر من مخزونات الدولتين العظميين ، فضلاً عن الإقرار المتزايد باطراد بأن احتياز أسلحة كيميائية لا يوفر سوى وهم بالأمن .

وشالثاً ، إننا في صدد تقارب مستمر بين الآراء بشأن كثير من القضايا التقنية والسياسية الهامة ، بما في ذلك جوانب التحقق الجوهرية . ويمكن أن يقال إن لدينا الآن موجزاً لهيكل الاتفاقية ، وإنه يمكننا تبين وجود قاعدة من التقارب السياسي ، حتى فيما يتعلق بقضايا مثيرة للجدل وأكثر أهمية .

رابعاً ، إن الأوضاع الدولية لتعجيل خطى المفاوضات لم تكن قط مؤاتية إلى هذا الحد ، على نحو ما أثبتته المفاوضات الموازية التي تدخل مرحلتها النهائية بشأن نزع السلاح الاستراتيجي والنووي والتقليدي .

خامساً ، مما هو معروف عن درجة الاتفاق في المفاوضات الشناثية الأمريكية - السوفياتية ، يمكن لهذه المفاوضات أن تمثل دافعاً لا يستهان به . ونحن نتوقع أن يتجسد ذلك مباشرة في مؤتمر نزع السلاح ، كما نأمل في الحصول على مزيد من المعلومات الأساسية ، ولا سيما بشأن جميع الجوانب المتملة بإزالة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية . فلا بد من إزالة هذه الأسلحة بصفة دائمة ، ولا يمكن قبول جعلها قانونية بأية ذريعة ، ولا سيما من خلال الانسحاب من الاتفاقية من جانب واحد .

إننا لا نبخى تقدير المصاعب والاختلافات عند التحدث عن مسائل مثل التحقق ، والتفتيش (ولا سيما التفتيش بالتحدي) ، والتعاون التكنولوجي ، وتكوين المجلس التنفيذي وأسلوب اتخاذ القرارات فيه ، الخ . ونحن لا نهمل ما تتصف به هذه المصاعب من تعقيد ، لكننا نعتقد بإمكانية حلها بسرعة إذا ما أبقينا في الاعتبار المستوى العالي من الوفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بشأن الجوانب الأساسية . ولا يغرب عن بالنا ، فوق كل شيء ، أن هناك نظام تحقق فعال آخذاً في الشكل ، سواء أكانت المسألة مسألة تفتيش روتيني أم تحقق خاص من المرافق الكيميائية . وقد أحرزت عملية وضع إجراءات التفتيش بالتحدي والتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية تقدماً جيداً . ومن الجوهري ، في معالجة قضايا التفتيش في مجموعها ، البدء بموضع الاهتمام المشترك لجميع الدول الأطراف ، وهو إقرار الحقائق عن طريق التفتيش ، في حين أن ما يتبقى

بعدئذ هو ، منطقياً ، من مسائل سير عمل الآلية المعنية ، الامر الذي من شأنه أن يكفل تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً مطرد الاتساق . وتتمثل إحدى المهام الأكثر أهمية في وضع نص يقضي بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية حظراً تاماً أثناء فترة العشر سنوات الانتقالية التي تلي بدء نفاذ الاتفاقية . ونحن نأسف لأن مسألة حظر الاستخدام لم يتم إدراجها في ولاية اللجنة المختصة ، على الرغم من تكرارها بقوة في إعلان باريس .

ويلاحظ أن تكوين المجلس التنفيذي وعملية اتخاذ القرارات فيه هما من بين المسائل الهامة التي لم يتم إيجاد حل لها والتي لم يتم تناولها حتى الآن إلا بأقل قدر من التفصيل . ويبدو أن المنطلق لحل هذه المسائل ينبغي أن يكون أنه سيُفترض مسبقاً لدى تنفيذ الاتفاقية تعاون المجلس التنفيذي تعاوناً تاماً مع جميع الدول الأطراف ، مما يُبرز الدور التنفيذي والتنسيقي للمجلس . ونعتقد أيضاً أن من المهم إقامة اتصال وافي مع الأمم المتحدة .

غير أن من مميزات القلق الكبير أن مشكلة أمن البلدان غير المنحازة والمتخلفة لا تلقى انتباهاً كافياً ، وخاصة عند معالجة التعاون والمساعدة التكنولوجيين في حال استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها . ولا ضرورة هناك لمواصلة إثبات أن البلدان التي لا تمتلك أسلحة كيميائية ، أو التي تخلت عن هذه الأسلحة ، ستكون ، في موقف اقتصادي وأمني غير متكافئ لفترة طويلة من الزمن . ولا بد لحل هذه القضايا ، من تأكيد مبادئ التعاون والتضامن . ولا يمكن تحقيق الانضمام إلى الاتفاقية على نطاق عالمي إلا إذا أصبحت الاتفاقية صكاً متعدد الأطراف حقاً ويحترم مكانة جميع الدول الأطراف فيه ، مع وجود آلية تنفيذ تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة .

وشمة تحفظات معينة أُبديت بالفعل بشأن إمكانية ألا تصبح جميع الدول أطرافاً في الاتفاقية تبدو سابقة لاوانها بعض الشيء - لا سيما وأن هذا هو بالذات غرض المساعي العامة للمؤتمر ، بما في ذلك مشاركة الدول غير الأعضاء . وهناك مقترح لا يزال مطروحاً فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية على نطاق عالمي ، هو المقترح المقدم من الأمين الاتحادي للشؤون الخارجية في يوغوسلافيا في الدورة الاستثنائية الخاصة الثالثة المكرمة لنزع السلاح ، والداعي إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

إننا لا نريد التقليل من قدر قضية الانتشار ، إلا أننا نؤمن إيماناً قوياً بأن حلها مرهون بإبرام اتفاقية تفي باحتياجات البلدان جميعاً .

ونحن نرى أو الأوضاع الكفيلة بتعجيل خطى المفاوضات التي ستكون بطيئة لولا ذلك آخذة في التحسن . وعليه ، فإلى جانب اتخاذ قرار سياسي ، يلزمنا أن نركز على المشاكل التي يتوجب على مؤتمرنا ، وينبغي له ، أن يحلها ، وأن نترك المشاكل الأخرى للأجهزة التي سيتم إنشاؤها . وقد قطعت اللجنة ، في ظل القيادة المحنكة والدينامية للسيد السفير موريل ، شوطاً طويلاً في توضيح كثير من القضايا . ونحن نعتقد أن بإمكاننا ، اعتباراً من الآن ، أن نحدد إطاراً زمنياً لإبرام الاتفاقية من شأنه أن يضيء مزيداً محسوماً من النشاط على المفاوضات التي استمرت حتى الآن زمناً أطول مما ينبغي . وتحديداً ثقة تامة بأن السيد السفير هيلتينوس ، بما لديه من معرفة وخبرة ، سيفعل كل ما في وسعه للعمل على حل القضايا الخلافية في أقرب وقت ممكن .

ويولي وفدي أولوية عالية لقضية التجارب النووية . ونحن نؤيد الجهود الإيجابية التي يجري بذلها في المفاوضات الثنائية ، والتي ينبغي أن تتطور نحو اتفاق شامل . غير أننا نرى أنه ، ما لم يفرض حظر تام على التجارب النووية ، فإن سباق التسلح النووي ستواصل تغذيته تجارب تجري على أدنى مستوى . ونحن نؤيد بحزم مشاركة المؤتمر مشاركة أنشط في هذه القضية ، عن طريق إنشاء لجنة مخصصة . ولا ريب في أن المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية هو جهد لا غنى عنه في سبيل اتخاذ إجراء مشترك من جانب المجتمع الدولي . وعلينا أن نضع في اعتبارنا دوماً أن معالجة هذه القضية معالجة بناءة من شأنها أن تعزز نظام عدم الانتشار . وليس من المقبول أن تتعرض أنشطة المؤتمر لأي تجنب يجعلها هامشية ، حيث أن لنزع السلاح النووي ، حسب تعريفه ذاته ، طابعاً عالمياً . كما أنه لا يمكننا أن نفعل أن انتشار تكنولوجيا القذائف ، التي يجري تحذيرنا منها بصورة متزايدة ، هو في المقام الأول من المكونات الهامة لسباق التسلح النووي . ومن المعترف به حالياً أن حل هذه القضايا يستلزم بالضرورة بذل جهود متعددة الأطراف ، ومن ثم تعزيز دور مؤتمر نزع السلاح .

ومن الأقوال الشائعة أن الفضاء الخارجي هو تراث البشرية جمعاء ، وبالتالي فإنه يجب أن يظل مضمراً قاصراً على التعاون السلمي الذي يعود على البلدان كافة بمنفعة لا تقدر بثمن . ولذا فإن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة لنزع السلاح والتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي . وقد اضطلع المؤتمر حتى الآن بأعمال مفيدة بشأن تعيين وتوضيح الجوانب المختلفة لهذا البند المعقد وإمامه مقترحات عديدة تستهدف تكميل وتفصيل النظام القانوني الحالي الذي ينبغي تعزيزه باستمرار . ويتعين على المؤتمر أن ينهض ، على نحو عاجل بدوره في وضع مكوّن جديدة ذات طابع قانوني من شأنها أن تتصدى تصدياً شاملاً وعلى نحو متعدد الأطراف لقضية عدم تسليح الفضاء الخارجي . ولا يسع المؤتمر أن يتخلى عن متابعة السعي إلى

تنفيذ تدابير ذات مغزى في البحث عن حلول فعالة . ويتبين وجوب إصدار رد فعل على ذلك في الوقت المناسب من البيان الذي ألقى في الجلسة العامة للمؤتمر ، والذي جاء فيه أن المفاوضات الشائنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي "قائمة على اعتراف متبادل بعدم وجود سلاح مطلق - هجومياً كان أم دفاعياً" . ويبين ذلك بوضوح النتائج السلبية المترتبة على نشر أية أسلحة في الفضاء الخارجي . ومن المسلم به أيضاً أن هذه قضية عاجلة ، حيث أن عدداً متزايداً من البلدان ما برحت تكتسب قدرة تكنولوجية على غزو الفضاء الخارجي ، الذي يقتصر النفع فيه على ذلك النشاط العسكري الذي يرمي إلى التحقق من معاهدات نزع السلاح . ومن شأن التعجيل بوضع نظام من تدابير بناء الثقة أن يفسح السبيل لاتخاذ خطوات جوهرية في سبيل منع سباق التسلح .

وأود أن استعيز عن ختام كلمتي باستخلاص نتيجة ما بالتشديد على ضرورة التزامنا للحذر إزاء التنبؤات التي تبدو سهلة المأخذ . ولا شك في أن بإمكاننا أن نتبين في الأفق معالم نهج جديدة لمعالجة النظام السياسي والأمني ، ولكننا لا نستطيع التهور من شأن المتناقضات التي يمكن أن تجعل هذا التطور هشاً . وينبغي ألا نغفل أن أحد المجالات الأساسية لسباق التسلح النوعي لا يزال بعيداً عن التطرق إليه ، وأعني بذلك كيفية القيام ، من خلال التعاون ، برمد استخدام التكنولوجيات الجديدة الموجهة نحو التسلح . ويجب أن نبقى في الاعتبار أيضاً أن التصدي لم يكد يبدأ بعد لهم القضايا العالمية ، الاقتصادية ، والاجتماعية - الإنسانية ، والإيكولوجية ، وغيرها .

ومن الواضح أن ما يحدث اليوم هو أكثر كثيراً من الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب . فالتغيرات أعمق وأشمل كثيراً ، وخطى التحرك في اتجاه عالم سلمي تتسارع ، وإن لم تكن كل العقبات قد أزيلت بعد من جميع الطرق المؤدية إلى هيكل عالمي مستقر . وما زالت التغيرات في العالم تفتقر إلى الاتساق ، والدروس المستفادة من خبراتنا تقصر دون الانتظام والتناظر ، والنتائج المستخلصة تنحصر في مجرد البداية . ومع ذلك ، فإن الفرص المرتقبة لإحراز تقدم أسرع وأكبر هنا في هذا المؤتمر تزداد اقتراباً من الإمكان والواقعية . لذلك ، ينبغي لنا أن نبدأ هذا العام لا بتوقعات جديدة فحسب ، وإنما أيضاً ببذل جهود جديدة في سبيل تحقيق إنجازات أكثر جسارة . وبإمكاننا إنجاز ذلك إذا ما تم نشر التطور الإيجابي للعلاقات بين الشرق والغرب إلى جميع ميادين الحياة الدولية وجميع القضايا وجميع البلدان . وهذا المجال بالذات هو الذي لا تزال توجد فيه مجموعة من المعضلات الناشئة أساساً عن الفجوة بين الشمال والجنوب في التنمية ، مما يؤدي إلى وجود تفاوتات أعمق . وما لم تحل هذه المشكلة ، فلن يمكن إيجاد استقرار في العالم .

الرئيسي: أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه ، وعلى ما وجهه إليّ من عبارات رقيقة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السيد السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن بالغ تقديري لما لمستته من أعضاء هذه المجموعة من ترحيب كريم أستمده منه مزيداً من التشجيع بشأن احتمال تعجيل خطى التقدم في عملنا . وقد تشرفت بتعيين الرئيس بوش لي لتمثيل الولايات المتحدة في هذا المؤتمر الذي يسعدني حضوره والمشاركة فيه . وإنني لاتطلع إلى العمل التعاوني الوثيق معكم بشأن القضايا العديدة التي أمامنا .

سيادة الرئيس ، أود ، في مقدمة مواضيع البحث المدرجة في بياني الرسمي الأول أمام المؤتمر ، أن أنضم إلى من قدموا لكم التهنئة على توليكم الرئاسة أثناء هذا الشهر الأول الهام من دورتنا لعام ١٩٩٠ ، وأقدم لكم أطيب التمنيات في مفتكم الجديدة ممثلاً لمملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح . وقد بدأنا بداية سلسلة في ظل قيادتكم القديرة ، ووفد الولايات المتحدة يؤكد لكم دعمه وتعاونه المستمرين .

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفدي للزيارة التي يقوم بها إلينا اليوم وزير خارجية الصين ، السيد قيان قيتشن . وقد أحطنا علماً بعناية بمختلف النقاط التي طرحها السيد الوزير وبالمشورة التي أسداها إلينا وإلى غيرنا في بيانه المثير لبالغ الاهتمام .

منذ أن اختتم مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٨٩ ، تسارعت خطى مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح على جميع الأصعدة - الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف . واجتمع وزير الخارجية جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفياتي إدوارد شيفاردنادزه عدة مرات ، أمفرت عن الاتفاق بشأن عدد من قضايا تحديد الأسلحة التي نأمل أن تساعد على تمهيد السبيل للتقدم على جبهات كثيرة . بيد أن الأنشطة لم تقتصر على الاجتماعات الثنائية . ففي فيينا مؤخراً ، طرحت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، مرة أخرى ، مجموعة من المقترحات الجديدة تستهدف الإسراع في إبرام اتفاق مبكر بشأن تخفيضات القوات التقليدية في أوروبا . كما أنه في مفاوضات فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ، أجرى القادة العسكريون للبلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا ، في وقت سابق من هذا الشهر ، تبادلًا للآراء لا مثيل له بشأن العقيدة العسكرية ، بما في ذلك هيكل القوات والتدريب العسكري . وفي أوتاوا ، التقت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو الـ ٢٢ للبدء في النظر في طرائق فتح أجوائها لتحليقات المراقبة

الجوية المتبادلة وغير المسلحة التي يتم الاضطلاع بها على أساس روتيني - وهي خطوة كبيرة أخرى نحو زيادة الانفتاح والشفافية . وفي منطقتنا ذاتها ، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ، تم في مؤتمر كانبرا المشترك بين الحكومات والصناعة لمناهضة الأسلحة الكيميائية الجمع لأول مرة بين أعداد كبيرة من المسؤولين الحكوميين وممثلي الصناعة الكيميائية .

وكما سبق أن لاحظ عدة متحدثين قبلي في هذه الدورة ، فنحن نعيش في وقت من التغيرات العميقة والفرص البالغة الأثر ، ولدينا في مؤتمرنا إمكانيات جديدة لترسيخ التغير والانتقال إلى عالم أكثر سلاماً ؛ ومن مسؤوليتنا اغتنام هذه الفرص واستغلالها إلى أبعد حد ممكن ، والتعهد - إن استطعنا - بالتزامات جديدة ومُلزمة يمكنها تعزيز الاستقرار والأمن العالميين .

ولا تزال هناك ، بالطبع ، اتجاهات تبعث على القلق . فحكومتي ، مثلاً ، يساورها بالغ القلق إزاء الانتشار الجاري للتكنولوجيات التي تهدد السلم ويمكن أن تؤدي إلى حالات عدم استقرار إقليمي . وما زال يتعين علينا أن نفعل الكثير . ويجب أن يواصل مؤتمر نزع السلاح النهوض بدوره الحيوي ، بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف بها ممثلون من جميع أنحاء العالم .

ومن بين القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، يمثل التفاوض على اتفاقية شاملة ومتعددة الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية أولوية عالية بوجه خاص لدى الولايات المتحدة وغيرها . والرئيس بوش ملتزم شخصياً بإنجاز اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في أقرب تاريخ ، وأنتم تعلمون أن كونغرس الولايات المتحدة أيضاً مهتم بذلك اهتماماً شديداً ؛ وقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات رائدة في الماضي بشأن الأسلحة الكيميائية ، حيث قدمت مشروع اتفاقية في هذه الهيئة في عام ١٩٨٤ ، واقترحت التفتيش الإلزامي بالتحدي ، ونشرت معلومات واسعة عن تكوين وموقع مخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها .

ودون أدنى استخفاف بالأعمال الهامة الأخرى لهذا المؤتمر ، أود اليوم ، وفقاً للمادة ٣٠ ، أن أتناول قضية الأسلحة الكيميائية على نحو ما تبدو من منظور الولايات المتحدة . وأتطلع إلى تناول قضايا أخرى مدرجة في جدول أعمالنا في بيان لاحق .

منذ وصولي إلى جنيف ، سمعت انتقادات متكررة بشأن بطء العمل المتعلق بوضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويقول البعض إن الالتزام السياسي المعقود في باريس وكانبرا في العام الماضي لم تناظره جهود لحل القضايا المتبقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

وقد يكون في هذا الانتقاد قدر من الحقيقة في الأجل القصير ، ولكن جانبه الأكبر يمثل مبالغة ضخمة . واعتقد أن الكثيرين منا يستغرقون في عملهم إلى درجة تجعل التفاصيل تحول بيننا وبين النظرة الشاملة . إن نطاق هذه الاتفاقية وما تتمصف به من تعقيد فني وسياسي هي أمور لم يسبق لها مثيل . وكثير من القضايا التي أمامنا الآن هي القضايا المستعصية التي نُحيت في الماضي من منطلق تفضيل معالجة القضايا الأيسر حلاً .

إن من السهل التوقف عن النظرة الحسيرة التي لا ترى سوى التفاصيل ، بما تمثله من عبء العمل التفصيلي اللازم لصياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية . غير أن علينا أن نقف وقفة تأمل شامل كي نرى المنظور العام - أي المدى الذي بلغناه في مسيرتنا على الطريق . وعلينا ألا ندع التسرع السياسي في التوصل إلى اتفاقية يقلل من التزامنا بوضع اتفاقية تؤدي حقاً إلى تعزيز الأمن وتكون قابلة للتطبيق عملياً . فالحكم على نجاحنا لن يكون بمدى سرعة توصلنا إلى اتفاق ، بل بما إذا كانت هيئاتنا التشريعية وشعوبنا قد قررت أن مصالحها الأمنية الوطنية قد استوفيت ، وبما إذا كان يمكن تنفيذ المعاهدة والتحقق منها على نحو فعال .

إن التزام الولايات المتحدة التزاماً راسخاً بوضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية قد اتخذ أشكالاً عديدة ، من أهمها العمل الذي نضطلع به مع الاتحاد السوفياتي .

فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اقتناعاً منهما بأن زيادة الانفتاح يمكن أن تسهم في فرض إبرام اتفاقية متعددة الأطراف في وقت مبكر ، قد وقعا في وايومينغ ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، على مذكرة تفاهم بشأن تجربة للتحقق وتبادل البيانات على أساس ثنائي . وستجري هذه الخطوات الهامة على مرحلتين ، بدأ بالفعل تنفيذ أولاهما التي تتضمن تبادل بيانات عامة عن قدرات كل من الطرفين في مجال الأسلحة الكيميائية وتبادل سلسلة من الزيارات إلى المنشآت العسكرية والمدنية ذات الصلة في أراضي كل منا . وقد جرت عملية التبادل الأولى في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وفي المرحلة الثانية ، سيتبادل الجانبان مزيداً من البيانات التفصيلية وسيسمحان بإجراء عمليات تفتيش موقعي للتحقق من دقة المعلومات التي يتم تبادلها .

وإضافة إلى زيادة الثقة المكتسبة من تبادل البيانات والزيارات وعمليات التفتيش على هذا النحو ، فإننا نعتقد أن الخبرة المكتسبة في مجال التفتيش ، والتي تعتمد في جانب كبير منها إلى الأحكام المتعددة الأطراف المصاغة حتى الآن في "النمو

المتجدد" ، هذه الخبرة ستسهم بالكثير في عملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح خلال مواصلتنا صياغة أحكام الاتفاقية ووضعها في صيغتها النهائية .

كذلك اتفق الجانبان في وايومينغ على بذل جهد تعاوني فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية . وقد اتفقنا على الاضطلاع بزيارات متبادلة كي يرمد كل منا عمليات التدمير لدى الطرف الآخر ، كما اتفقنا على تبادل المعلومات بشأن أنشطة التدمير وإجراءاته السابقة والجارية والمعتزمة .

وتيسيراً لبدء نفاذ الاتفاقية في أقرب وقت ممكن ، اقترح الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه في الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر أن تبدأ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تدمير جزء رئيسي من مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية . ونحن نعتقد بأن من شأن هذا الالتزام أن يحفز على الإسراع في إنجاز الاتفاقية . ويسرني في هذا الصدد أن أستطيع إبلاغ زملائي بأن الولايات المتحدة ، في إجراء اتخذته من جانب واحد ولم تفرغ منه إلا منذ بضعة أسابيع ، قد دمرت الآن كامل مخزونها من السلاح الكيميائي المشمل BZ . وسأقدم مزيداً من التفاصيل عن هذا التدمير في وقت لاحق .

إن الولايات المتحدة لم تعد تلج على أن تكون جميع الدول القادرة على إنتاج أسلحة كيميائية أطرافاً في الاتفاقية منذ البداية . فطالما كان الاتحاد السوفياتي طرفاً في الاتفاقية ، فسوف تصبح الولايات المتحدة طرفاً فيها منذ البداية . وبحلول السنة الثامنة من بدء نفاذ الاتفاقية ، سنكون قد دمرنا كل ما يزيد عما نسبته ٢ في المائة - أي جزءاً واحداً من تسعة وأربعين جزءاً - من مخزوننا الراهن . وأود أن أشدد وأوضح للخبراء هنا أن اقتراح الرئيس بوش سوف يتطلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إجراء تخفيضات أسرع وأبعد منالاً بكثير من المتوخى في نص مشروع الاتفاقية .

ومتدمر الولايات المتحدة ال ٢ في المائة المتبقية من أرصدها بحلول السنة العاشرة من الاتفاقية ، شريطة أن تكون جميع الدول القادرة على إنتاج أسلحة كيميائية قد أصبحت أطرافاً فيها .

وهناك بالفعل اتفاق عام في هذه الهيئة على ، أن فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية تستوجب شمولها لجميع الدول المعنية . واقتراحنا هو بمشابة جهد في سبيل معالجة هذه القضية بطريقة لا تؤخر بدء نفاذ الاتفاقية .

والغرض من وجود نسبة الـ ٢ في المائة المتخلفة من مخزوننا هو توفير حافز للدول المحجمة كيما تصبح أطرافاً في الاتفاقية . وعلى جميع الدول التي تنضم إلى الاتفاقية أن تفعل كل ما في وسعها للضغط على أي دولة تكون قادرة على إنتاج أسلحة كيميائية وتظل محجمة عن الانضمام للاتفاقية .

لقد أحرزنا بالفعل تقدماً كبيراً في تنفيذ جوانب من مبادرة الرئيس بوش . ففي الآونة الأخيرة ، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الاجتماع الوزاري المعقود في موسكو على العمل على وضع اتفاق شئائي بشأن واجباتهما المتبادلة ، ريثما يتم إبرام الاتفاقية الدولية ، حيث تشمل هذه الواجبات ، في جملة أمور أخرى ، تدمير الجزء الأكبر من مخزونائنا من الأسلحة الكيميائية وصولاً إلى مستويين منخفضين متساويين . والهدف المتوخى في هذا الصدد هو أن يتم إنجاز هذا الاتفاق وتوقيعه في اجتماع القمة الذي سيعقد بين بوش وغورباتشيف في حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

وبالمناسبة ، فإن جميع الوثائق المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي ذكرتها قد قدمها وفدانا بالصفيتين الانكليزية والروسية لتقوم الأمانة بتعميمها بوصفها من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

وقد شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأسبوع الماضي في جولة أخرى من المناقشات الشئائية ، يجري التركيز فيها على إعداد الاتفاق من أجل اجتماع القمة المقرر عقده في حزيران/يونيه ، وعلى تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في وايومينغ .

وتشاطر الولايات المتحدة وفوداً كثيرة قلقها بشأن ضمان الأمن غير المنقوض أثناء فترة الانتقال إلى عالم لن تعود توجد فيه هذه الأسلحة الكيميائية . ونحن نعتقد أنه لا بد من معالجة الهموم الأمنية لجميع المشاركين في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بهذه الفترة ، وبما بعدها كذلك ، بغية تحقيق الشمولية العالمية التي تسعى إليها .

ومن الجوهري ، في هذا الشأن ، أن تكون الدول صريحة بشأن قدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية بقدر ما هي سريعة في انتقاد الدول التي تعترف بامتلاكها هذه الأسلحة .

ونحن نرى أن ثمة ما يبشر بالخير وما يندر بالسوء . فهناك ما يزيده عن ٢٠ دولة تمتلك أسلحة كيميائية أو تسعى إلى امتلاكها . وما يندر بالسوء هو أن دولتين

فقط - هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - قد أقرتا أن لديهما برنامجاً أو قدرة في مجال الأسلحة الكيميائية ، في حين أن بعض الدول قد ذهبت إلى حد إنكار ذلك بالباطل . وما يبشر بالخير هو أن ثمة عدداً كبيراً من الوفود من دول لها برامج أو نوايا متعلقة بالأسلحة الكيميائية تحضر هنا في هذه القاعة اليوم وتشارك في مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، الأمر الذي يتيح لها فرصة تقديم مساهمة فعلية ملموسة في التقدم . وهنا أتوجه إلى منسقي المجموعات الإقليمية التي تمثل أكثر من ٢٠ دولة قادرة على إنتاج أسلحة كيميائية وحاضرة هنا في هذه القاعة . فعندما يشعرون بالحاجة إلى إسداء نصائح باسم مجموعاتهم إلى الولايات المتحدة ، وإلى الاتحاد السوفياتي أيضاً فيما أتصور ، فعليهم أن يضعوا في اعتبارهم ، كما نفعل نحن ، أنهم يتحدثون أيضاً باسم عديد على الأقل من الدول القادرة على إنتاج أسلحة نووية .

وإضافة إلى قضية الأمن غير المنقوص ، فإن برنامج العمل لعام ١٩٩٠ الذي عرضه بإيجاز رئيس اللجنة المخمصة المعنية بالأسلحة الكيميائية يطرح علينا عدداً من القضايا الفنية والسياسية الأخرى البالغة الأهمية . وسيشارك وفدي مشاركة نشطة فسي محاولة إيجاد حلول لهذه القضايا كذلك .

وستبشر الأعمال بشأن وضع إجراءات التحقيق في الاستخدام المدعى به ، وأحكام للتحقق المخصص الغرض ، ومبادئ توجيهية لعمليات التفتيش الأولي . وفيما يتعلق بالتحقق من الاستخدام المدعى به ، فقد اضطلعت كندا والنرويج ، فضلاً عن فريق الخبراء التابع للأمين العام للأمم المتحدة ، بكثير من العمل الجيد في هذا الشأن . ويسر الولايات المتحدة أن تحيط علماً ، سواء بما يتم إبدائه من اهتمام بوضع نظام تحقق مخصص الغرض ، أو بالرغبة في تناول هذه القضية في وقت قريب . ونأمل أن نقدم للمؤتمر اقتراحاً لكسر الجمود بشأن هذا الموضوع في المستقبل العاجل . أما فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية لعمليات التفتيش الأولي ، فإن عدداً من وثائق مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بعمليات التفتيش التجريبي الوطني تبرز الحاجة إلى وجود هذه المبادئ التوجيهية . ونحن متفقون على ضرورة وجودها ، وينبغي من ثم الشروع في الأعمال اللازمة لوضعها .

ويتناول برنامج العمل أيضاً ترتيب عملية التدمير ، ومعايير فنية مثل الطاقة الإنتاجية والعتبات ، ومبادئ توجيهية خاصة بالجدول ١ . وكما لوحظ في بيان وايومينغ المشترك ، فقد اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على بعض الإجراءات النشطة لمفاوضات تدمير الأسلحة الكيميائية . وسيتم في القريب العاجل إدراج نهجنا في مفاوضات الأسلحة الكيميائية .

وقد قدمت الولايات المتحدة ورقات بشأن قضيتي الطاقة الانتاجية والعتبات ، وشاركت في وضع ورقة الطاقة الانتاجية المدرجة الآن في التذييل الثاني . ونعتقد أن هذه المادة توفر أساساً مفيداً للمناقشة ، كما نأمل إحراز تقدم بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجدول ١ ؛ ولكننا نلاحظ أن من الصعب وضع الصيغة النهائية لهذه المبادئ التوجيهية قبل تمام الاتفاق على نطاق الجدول ١ .

وشمة مجال هام آخر من مجالات برنامج العمل ، هو مسألة التعديلات . فلا بد من إنجاز الكثير من العمل قبل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق على إجراءات تعديل الاتفاقية . كما يتعين علينا أيضاً أن نجد طرقاً لتغيير جوانب الاتفاقية الأقل اتساقاً بالصفة الأساسية عن طريق آلية تكون أقل تميزاً بالصفة الرسمية من إجراءات تعديلية .

وكما ذكرت آنفاً ، فإن عدداً من القضايا المتبقية هي الأكثر صعوبة ، فضلاً عن بالغ أهميتها بالنسبة لجميع الوفود وارتباطها ارتباطاً مباشراً بفعالية تنفيذ الاتفاقية . وشمة قضيتان من هذه القضايا مدرجتان في جدول أعمالنا هذا العام - هما التفتيش بالتحدي والمجلس التنفيذي - قد استعصى حلها طيلة سنوات . ومع أننا قد أحرزنا بعض التقدم في تضيق مجال التركيز على الجوانب التي لم يتم حلها من هاتين القضيتين ، فما زال يتعين إنجاز كثير من العمل لتلبية حاجات جميع الأطراف والوفاء باهتماماتها .

لقد أمضيت بعض الوقت في محاولة تقديم عرض موجز للتقدم المحرز حتى هذا التاريخ بشأن الأسلحة الكيميائية ، لاعتقادي بأن من المهم لنا جميعاً ألا يغيب عن أنظارنا العمل الجوهري الذي أنجز . وفي الوقت ذاته ، ما زالت أمامنا عدد من أكثر القضايا الشائكة استعصاء على المعالجة . فيجب علينا ألا نتوانى في خطانا ، بل أن نواصل تكريس الوقت اللازم لوضع أحكام تفضي إلى اتفاقية مستديمة وعالمية تساهم في تعزيز الأمن وتخليص العالم في الوقت ذاته من صنف من الأسلحة نعتبره جميعاً صنفاً بغيضاً .

وشكراً لكم سيادة الرئيس والسادة الزملاء على سعة صدركم تجاه محاولتي أن أشاطركم أفكاري وآمالي . وبوسعي أن أعدكم أنكم ستجدون وفدي على الدوام صريحاً وبعيداً عن المواربة في شرح موقفنا ، ونحن على استعداد دائم لأن نشمر عن سواعدنا ونعمل معكم بفاية الجهد والدأب في سبيل بلوغ الأهداف الحيوية لهذا المؤتمر .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السيد السفير لوييس .

السيد لوييس (اندونيسيا): أود أن أستهل بياني ، يا سيادة الرئيس ، بالانضمام إلى المتحدثين السابقين الذي هناؤكم على توليكم منصب رئاسة المؤتمر عن شهر شباط/فبراير . وفي الواقع أن من بواعث ارتياح الوفد الاندونيسي أن يرى على رأس مداولاتنا ممثل بلد تربطه بإندونيسيا علاقات وثيقة جداً . كما أود أن أتعهد بكامل تأهب وفدي للتعاون معكم تعاوناً تاماً على النهوض بواجباتنا المشتركة . واسمحوا لي أيضاً بأن أعتنم هذه المناسبة للإعراب عن تقدير وفدي لسلطكم ، السيد الغالي بنهيمه ، سفير المغرب ، على رئاسته للمؤتمر بصورة جديرة بالثناء خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ وفي الفترة الفاصلة بين الدورتين .

ومن دواعي الشرف الكبير لوفدي أن يحل بيننا اليوم وزير خارجية الصين الموقر ، سعادة السيد قيان قيتشن . فقد أشرى بيانه الهام مداولاتنا ، إذ أنه تطرق إلى كثير من القضايا المطروحة على بساط البحث في هذا المؤتمر . كذلك أود أن أشارك المتحدثين السابقين في الترحيب الحار في هذا المؤتمر بالسيد أندريّا نيفروتو كامبيازو ، سفير إيطاليا ؛ والسيد خوسيه بيرس نوفووا ، سفير كوبا ؛ والسيد هو جيتونغ ، سفير الصين ؛ والسيد ميتسورو دونوواكي ، سفير اليابان ؛ والسيد جيرالد شانون ، سفير كندا ؛ والسيد روبرتو غارسيا موريتان ، سفير الأرجنتين ؛ والسيد أوراسيو أرتياغا ، سفير فنزويلا ؛ والسيد ستيفن ليدوغار ، سفير الولايات المتحدة الأمريكية ؛ والسيد ميغيل مارتين بوش ، سفير المكسيك ؛ والسيد زدينيك باغاك ، ممثل تشيكوسلوفاكيا ؛ والدكتور غيورغه تشيريل ، ممثل رومانيا . وإن وفدي ليتطلع إلى مواصلة التعاون مع الوفد الذي يرأسه كل منهم . وفي الوقت ذاته ، أتمنى أيضاً للسادة السفراء الذين أنخوا مؤخراً مهامهم في المؤتمر كل النجاح في مهامهم المقبلة . ويود وفدي أيضاً أن يشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن الحزن والأسف لرحيل الأنسة آني ريبوزي المباعدة .

إن مؤتمر نزع السلاح هذا العام يبدأ دورته الربيعية عند نقطة تحول حاسمة تشهد بداية تغيرات كبيرة في العلاقات الدولية . فالميل المتزايد إلى الوفاق والمصالحة فيما بين الدول ، وخاصة بين الدولتين العظميين ، يبدو واقعاً مبشراً بالخير ، مما يخفف من حدة التوتر الدولي في أنحاء كثيرة من العالم . وإنني مقتنع بأن الفصول الطويلة والبالغة السوء في العلاقات بين الشرق والغرب تشارف نهايتها . وإن التباين مع الجو القاتم ، بل والباعث على اليأس الذي كان يحيط فيما مضى بجهود نزع السلاح لا يمر يبعث على الدهشة ، حيث يبدو أن العقبات التي ظلت تعترض سبيل نزع السلاح لسنوات طويلة قد أزيلت الآن .

وقد علمنا أن هناك اتفاقاً في سبيله إلى الانعقاد بين الدولتين العظميين على إجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية ، وأن من المتوقع أن

يُبرم هذا العام اتفاق بشأن تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وعلاوة على ذلك ، فإن عدداً لا بأس به من البلدان في الشرق والغرب على السواء - بما في ذلك الدولتان العظميان - تتخذ كل منها الآن خطوات من جانب واحد لإعادة تشكيل بنى قواتها العسكرية بهدف تخفيض حدة التوتر العسكري في أوروبا .

غير أن التقدم في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف لا يزال أبطأ مما يتيح تسجيل أي تدبير في كبح سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي .

وسمياً إلى وقف تصعيد سباق التسلح النووي ، لا يوجد تدبير يعادل في تأثيره الحاسم فرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية . وعلى الرغم من جميع التأكيدات المتكررة للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الحالية ، فلم تظهر أية نتيجة ملموسة في بلوغ هذا الهدف الفائق الأهمية . فالجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية تعترضها العقبات الناشئة عن ذرائع سياسية وتقنية ، بينما تحول المصاعب الإجرائية منذ فترة طويلة دون النظر في هذه القضية في هذا المؤتمر . ولذلك ، فإن من المؤسف أن تقصر مداولاتنا بشأن أحد بنود المؤتمر ذات الأولوية طوال أكثر من عقد كامل دون بلوغ أية نتائج .

وفي ربيع عام ١٩٨٩ ، تساءل وفدي عن كيفية تمكّن المؤتمر من إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٢ ، في حين أنه لم يفعل ذلك في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، عندما أظهر المناخ السياسي العالمي درجة من التحسن . وإنني أعتقد أن هذا السؤال لا يزال قائماً . واليوم ، حيث تظهر أفكار سياسية جديدة ويتغلب الوفاق تدريجياً على المواجهة ، ينبغي ألا يقوم حائل يمنع المؤتمر من إنشاء لجنة تسند إليها ولاية التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

لقد أقررنا في الماضي بأنه قد تعذر عقد مفاوضات لوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية نظراً لعدم كفاية مستوى تقدم عمليات التحقق . وقيل لنا أنه يلزم إجراء تجارب لضمان موثوقية الترسانات الحالية . وإنني أتساءل الآن عما إذا كان سيتم شرح هاتين المقولتين بافية وضع ما يلي في الاعتبار . أولاً ، إن القفزات الكبيرة التي تمت في العلم والتكنولوجيا بإمكانها ، في رأيي ، أن تزيل أي عائق فني في رصد الامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وثانياً ، أعلن قادة الدولتين العظميين مؤخراً أن الدولتين تدخلان عهداً جديداً من العلاقات . لهذا السبب ، أشك في أنه ما زال من الضروري لهما ضمان موثوقية ترسانتهما النووية الحالية . وكما أشار تová في بيانه سفير يوغوسلافيا ، السيد ماركو كوسين ، فإن رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، في اجتماع القمة الذي اختتموه مؤخراً ، قد

كرروا التأكيد ، في جملة أمور أخرى ، على أن "الوقف الفوري للتجارب النووية وحظرها حظراً شاملاً ما زال واحداً من أعلى أولويات نزع السلاح النووي" . وذكروا كذلك أنه يمكن تسريع عملية نزع السلاح الجارية وتوسيع نطاق شمولها من خلال السعي الجاد المشترك للمجتمع الدولي بأسره . فينبغي لنا إذن أن نتصدى لجميع جوانب قضية حظر التجارب بطريقة عملية محددة ، لأن مواصلة التسويف لن تضر بقضية الحظر الشامل للتجارب فحسب ، بل هي تضر أيضاً بالثقة في مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة فعالة متعددة الأطراف لنزع السلاح . وأود أن أعرب في هذا الشأن عن تقدير وفدي لك ، يا سيادة الرئيس ، ولسفير اليابان على إجراء مشاورات سعيًا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية المتعلقة بإنشاء لجنة معنية بالبند ١ من جدول الأعمال .

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى قضية الأسلحة الكيميائية ، التي باتت الشاغل الرئيسي للمؤتمر مؤخراً . ففي البيان الذي ألقاه سفير الولايات المتحدة ، السيد ليدوغار ، في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عرض ، في جملة أمور أخرى ، البيان المشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وردد إعادة تأكيد الرئيس بوش لالتزامه القوي بإحراز تقدم بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف بغية إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية في وقت قريب . وأود في هذا السياق ، أن أنوه مع الارتياح بمضمون البيان المشترك وأن أؤيد التزام الدولتين العظميين القوي بالمفاوضات المتعددة الأطراف بغية حظر الأسلحة الكيميائية . فبدون التزامهما يصبح من غير المحتمل أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً بشأن هذا البند بالذات من جدول أعمالنا .

لذلك فإنني لا أتردد في استغلال هذه الفرصة لمناشدة جميع الأطراف ، والدولتين العظميين بوجه خاص ، أن تلتزم التزاماً تاماً بتسريع خطى المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل التي تهتم بها اهتماماً خاصاً ، وكذلك بشأن المسائل التي تهتم جميع الدول المشاركة في المفاوضات تقريباً . ومع التزامها بأن تفعل ذلك في حظر الأسلحة الكيميائية ، يكون من العدل والإنصاف أن نطلب إليها أيضاً أن تبادر بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن القضايا التي ذكرتها سابقاً .

إن مفاوضات الحظر التام للأسلحة الكيميائية التي جرت أثناء دورة عام ١٩٨٩ لمؤتمر نزع السلاح ، فضلاً عن الاجتماع الاستشاري المفتوح العضوية الذي اختتم مؤخراً ، قد أحرزا تقدماً ملحوظاً ، فقد أمكن تحقيق تفاهم في بعض الجوانب وتضييق أوجه التباين في الآراء . ونلاحظ من بين أمور أخرى أن اللجنة قد شابت على بذل الجهود في سبيل إقامة نظام تحقق بمقتضى الاتفاقية من أجل الحظر التام للأسلحة الكيميائية ، وفي سبيل عدد من المسائل الأخرى ذات الصلة بتطبيق الاتفاقية تطبيقاً ملماً .

ومن دواعي غبطتنا أننا نعمل على نطاق المفاوضات في اللجنة وفيض الافكار التي تقدمها الوفود . وإن رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي انتهت فترة رئاسته ، السيد السفير موريل ، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة ، يستحقون تقديرنا وامتناننا على الاقتدار والابداع اللذين وجهوا بهما المفاوضات في العام الماضي . إلا أننا في الوقت ذاته عندما نفكر في الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي بحظر الأسلحة الكيميائية حظراً شاملاً ، يدهشنا أن نعلم أن عنصراً من أكثر العناصر حسماً في الاتفاقية المرتقبة ، وهو حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ، مستثنى من ولاية اللجنة .

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٥/٤٤ بآء يحث المؤتمر ، على وجه التحديد ، على أن يواصل مفاوضاته بشأن وضع اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، بوصفها مسألة ذات أهمية ملحة متواصلة . والمفزى واضح هنا . فقد شددت الجمعية العامة بشكل خاص ومحدد على وجوب أن تشمل الاتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية .

إن مطلب المجتمع الدولي بحظر الأسلحة الكيميائية ناجم عن الخشية من أخطر العواقب إذا ما استخدمت هذه الأسلحة . فالخطر الكبير الذي تشكله الأسلحة الكيميائية على البشرية لا يتمثل في استحداث هذه الأسلحة أو إنتاجها أو تخزينها في حد ذاته ، بل في إمكانية استعمالها . وستظل هذه الإمكانية قائمة دوماً طالما لم يتم القضاء تماماً على استحداث هذه الأسلحة وعلى إنتاجها وتخزينها . وعلى ذلك فإن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والحيلولة دونه يشكل جوهر المشكلة المتعلقة بحظر هذه الأسلحة ، وينبغي ، بالتالي ، أن يكون مشمولاً بنطاق الاتفاقية المرتقبة بشأن الأسلحة الكيميائية .

وقد أثيرت اعتراضات على المقترحات الداعية إلى إدراج استخدام الأسلحة الكيميائية لعدد من الأسباب . ويوحى أحد هذه الاعتراضات بأن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وبأنه لا حاجة لإدراج هذا الحظر في الاتفاقية المرتقبة . ويقول اعتراض آخر بأن وضع اتفاقية جديدة تتضمن القواعد ذاتها من شأنه أن يضعف المك القائم حالياً .

وكما نعلم جميعاً ، فإن لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ عدداً من مواطن الضعف . فهو يفرض على استخدام الأسلحة الكيميائية حظراً مشروطاً ، كما أن ما يزيد عن ٤٠ دولة من الدول الأطراف ، ومن بينها جميع الدول الكبرى ، قد أبدت تحفظات تذكر فيها أنها لن تكون ملزمة بالاتفاقية حيال أية دولة لا تمثل قواتها المسلحة للبروتوكول .

ولا يتضمن البروتوكول أيضاً أي آلية للتحقق من الامتثال ، وقد اتضح أن من غير الممكن له الحيلولة تماماً دون استخدام هذه الأسلحة . وعلى ذلك فإن فعالية البروتوكول مشكوك فيها ، حيث يمكن اعتباره اتفاقاً "بعدم البدء بالاستخدام" .

واود الآن أن أشير إلى مسألة عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية ، وهي من الجوانب الخاصة للاتفاقية التي تناولتها الاجتماعات الدولية ، حتى أثناء إعداد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وقد أسفرت المفاوضات الطويلة والدقيقة التي جرت بشأن هذه المسألة آنذاك عن الاتفاق الذي لا يحظر سوى استخدام هذه الأسلحة .

وبعد التوقيع على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، جرت أنشطة لاحقة بذلت فيها محاولات لم تنجح لوضع نظام لتنظيم عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . وتوضح الوثائق المتعلقة بوضع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والمفاوضات المتعلقة بوضع الاتفاقية المرتقبة أن من الممكن دائماً تحويل مواد كيميائية مخصصة للأغراض السلمية إلى أغراض التسليح .

إن تلك المحاولات ، مثلها مثل محاولتنا اليوم ، قد أظهرت مدى تعقيد عملية وضع نظام يمكن أن يمنع أية إمكانية لإنتاج أسلحة كيميائية سرياً . وعليه ، فإذا كنا نرغب في وضع اتفاقية سلمية ، فإن أنجح طريقة لمنع وجود ثغرات فيها هي إنفاذ نظام تفتيش بالتحدي يمكنه أن يبطل أية شكوك وأن يكشف عن أي فعل من أفعال عدم الامتثال .

ونحن نلاحظ أن العناصر الجوهرية اللازمة للوصول إلى صياغة لغوية محددة للمعاهدة فيما يتعلق بمسألة التفتيش بالتحدي قد تم تعيينها ومناقشتها . وهي الآن جاهزة لمواصلة التفاوض بشأنها في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . وفي رأبي أن التفتيش بالتحدي يشكل مصدراً نهائياً حاسماً من مصادر الثقة بالاتفاقية . غير أنه ينبغي ألا يغيب عن الذهن أنه يتعين اعتبار اللجوء إلى هذا التفتيش أمراً استثنائياً ، وينبغي بناء الثقة بالاتفاقية ، قدر الإمكان بوسائل أخرى لا تنطوي على اللجوء إلى تعبير صريح عن الاشتباه . وقد طرحت عن تدابير التحقق فكرة تستند إلى نظام أنصبة محكم التفاصيل . وفي رأبي أن ذلك يستحق مزيداً من الدراسة من قبل اللجنة المختصة ، لأن هذا التدبير سيتيح للأطراف في الاتفاقية المرتقبة إمكانية إظهار صراحتها وروح التعاون لديها ، فيقلل بذلك من الحاجة إلى الاضطلاع بعمليات تفتيش بالتحدي .

وقد يستذكر البعض أن مسألة تعزيز أمن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تعهدت بالتخلي عن الأسلحة النووية كانت إحدى القضايا المحورية أثناء المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد شدد القرار الذي اعتمدته الدورة الرابعة والأربعون للأمم المتحدة على الحاجة الملحة إلى وضع مك دولي لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها .

ويعتقد بلدي ، بوصفه دولة غير حائزة لأسلحة نووية ، أن الضمان الأكثر فعالية لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها هو نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية تماماً . وريثما يتم نزع السلاح النووي ، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي ضماناً غير مشروط بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها . ذلك أن إعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية سلبية هو أقل ما يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدمه مقابل التزام الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم إنتاج هذه الأسلحة أو احتيازها أو امتلاكها .

لقد لاحظنا أثناء دورتي المؤتمر لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أن اللجنة المختصة للضمانات الأمنية السلبية قد درست وناقشت مقترحات تدعو إلى إدراج صيغة مشتركة للضمانات التي تدرج في مك دولي ملزم قانوناً ، كما ناقشت مقترحات بوضع ترتيبات مؤقتة . ونوقشت خيارات مثل وضع صيغة مشتركة موحدة ، ووضع صيغة مشتركة لكل فئة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ، كما نوقشت بدائل أخرى ممكنة . ودون إصدار حكم مسبق على النتيجة ، فربما أمكن استئناف المناقشة في اللجنة المختصة من أجل مواصلة وضع المقترحات . ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن استعدادنا لمواصلة البحث عن صيغة مشتركة للضمانات ، ولا سيما مك دولي ذو طابع ملزم قانوناً .

أود أن أتطرق إلى مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، التي تتم معالجتها في إطار البند ٨ من جدول الأعمال ، فأؤكد أولاً أن الموقف الذي يتخذه بلدي منذ مدة طويلة في هذا الشأن ما زال قائماً . فنحن نرى أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل خطة إيجابية في الإسهام في السلم والأمن والاستقرار إقليمياً ، عن طريق تقليص المناطق الجغرافية التي يمكن استعمال أسلحة نووية داخلها . ويمكن لذلك أيضاً أن يقدم إسهاماً لا يستهان به في نزع السلاح النووي ، بما في ذلك تعزيز السعي إلى عدم انتشار الأسلحة النووية . وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لهو تدبير من تدابير نزع السلاح النووي يمكن بواسطته للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تقدم برهاناً عملياً على التزامها بالقضاء على الأسلحة النووية تماماً ، وعلى مواصلة سعيها إلى ذلك .

وعلى ضوء مناخ الثقة المتزايدة في الحالة الدولية الراهنة ، يعتقد وفدي بوجود تشجيع إقامة هذه المناطق في أنحاء كثيرة من العالم ، بما فيها جنوب شرق آسيا .

إننا نواجه الآن عالمًا من التحديات تجري فيه تغييرات لم يسبق لها مثيل على الساحة الدولية . ويمكننا اليوم أن نرى روح الوفاق والتعاون تظهر بوضوح بين التحالفين العسكريين ، اللذين كان كل منهما في الماضي يرى في الآخر خطراً يهدد وجوده ذاته . وعلى ذلك فإن مهمتنا تتمثل في تحقيق سلم دائم من خلال نزع السلاح ، وفي مواصلة التشجيع على التحول من المواجهة إلى الوفاق والتعاون .

ومما يبعث على التشجيع في هذا الشأن ملاحظة الطلبات الصادرة عن بلدان كثيرة للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب . ويتوقع وفدي أن تساهم مشاركة هذه البلدان مساهمة إيجابية في المناقشات بشأن حل المسائل المعلقة ، وأن توجه المؤتمر في التكيف مع التغيرات الجارية خارج هذا المحفل . وعلاوة على ذلك ، فإننا نأمل أيضاً أن تغني بها مشاركتها في المفاوضات إلى التقيد بأي مك دولي ملزم قانوناً يتم إبرامه . ويؤمل من ذلك أن يمهد السبيل أيضاً للامتنثال للصك على نطاق دولي .

لقد بذلنا في الماضي جهوداً للنهوض بعمل المؤتمر على نحو فعال ، وذلك عن طريق جملة أمور ، منها إعادة إنشاء مجموعة السبعة غير الرسمية . وإن وفدي يؤيد إعادة إنشاء هذه المجموعة ، التي ينبغي أن تُسند إليها مهمة التقييم وتقديم الاقتراحات بشأن ما ينبغي للمؤتمر أن يفعله استجابة للتطورات الجديدة . فينبغي ألا تكون الاستجابة أبطأ مما يلزم ، وإلا فإن مصداقية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح ستصبح موضع شك ، وسيتعرض وجوده ذاته للخطر .

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو ذلك .

أعلن الآن هذه الجلسة العامة وأدعو إلى عقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر للنظر في طلبات من بلدان غير أعضاء للمشاركة في أعمالنا .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة ٥٢٨ لمؤتمر نزع السلاح .

نتيجة للاجتماع غير الرسمي الذي عقدناه اليوم ، أقترح أن نتخذ قراراً ، على النحو المبين في المذكرة التي أعدها الرئيس والتي عممتها الامانة اليوم بوصفها الوثيقة CD/WP.381 ، فيما يتعلق بثلاثة طلبات إضافية مقدمة من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر . ونظراً لعدم الاعتراض على ذلك في الاجتماع غير الرسمي ، أقترح أن نعتمد الآن هذا المقرر .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود ، بصدد المقرر المتخذ توأ ، أن أسجل أن البيان الذي ألقته في الجلسة العامة ٥٢٤ للمؤتمر يسري أيضاً على الطلبات التي نظرنا فيها اليوم .

وأود أن أعلن أن اللجنة المختصة للأسلحة الاشعاعية ستعقد جلستها الأولى في الدورة السنوية الراهنة يوم الخميس ، ١ آذار/مارس ، الساعة ١٥/٠٠ ، في قاعة المجلس هذه .

وفي الجزء الاخير من الجلسة العامة الاخيرة لمؤتمر نزع السلاح التي يشرفني ويسرني أن أراسها ، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات بصفتي رئيسكم الذي انتهت مدة رئاسته .

لقد رحبت حكومة هولندا ترحيباً كبيراً بالفرصة التي أتاحتها لها رئاستها للمؤتمر عن شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ لاداء دور فعال في أعماله ، بتنظيم عملنا دون إبطاء وعلى نحو مناسب . وتعلق هولندا قيمة كبيرة على محفلنا التفاوضي المتعدد الاطراف الغريد من نوعه . وإن حضور وزير خارجية هولندا من جديد في يوم افتتاح دورتنا الربيعية ليشهد على هذا الالتزام القوي بمؤتمر نزع السلاح . وقد قدم الوزير ، السيد فان دن بروك في بيانه عرضاً موجزاً وواضحاً لآراء هولندا بشأن القضايا الاساسية لنزع السلاح اليوم ، وكيف ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب للتحديات التي تطرحها التغيرات الجذرية التي تحدث حالياً في عالمنا .

ولكي أعرب عن الدوافع والمشاعر التي قادتني في نهوضي بمسؤوليات الرئاسة ، أعتقد أن أفضل ما يمكن أن أفعله هو أن أشير إلى البيان الذي أدلى به وزيرني في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأرجو أن تفسحوا لي صدوركم إذ أستمهد بمقطع من ذلك الخطاب الذي يجسد نهجنا بعبارات واضحة . فبعد أن أشار وزيرني إلى أحداث السنة الثورية ١٩٨٩ ، التي أحرزت فيها الديمقراطية التعددية وحرية الإنسان تقدماً كبيراً ، قال ما يلي:

"... إن نظام السلم الذي نبنيه ينطوي على الانتقال من علاقة أمنية قائمة على الخصومة إلى علاقة قائمة على التعاون والثقة . وأسس هذا النظام هي: احترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحل المنازعات بالوسائل السلمية ، والامن القائم على الضمان المتبادل ، وليس على القوة المتفوقة والتهديدات" .

ولقد استلم وفد هولندا هذه المشاعر إلى أبعد حد طوال فترة رئاسته .

وإذ أستمع الان الإجراءات العملية التي تعين على هولندا الاضطلاع بها كرئيسة للمؤتمر ، ألاحظ ما يلي . فكما هو معتاد لدى افتتاح الدورة السنوية ، تعين على المؤتمر أن يعالج عدداً من المسائل التنظيمية ، التي تلزم لتوفير أطر مناسبة لنا للنظر في المسائل الموضوعية . وإن وضع اتفاقية فعالة ويمكن التحقق منها وعالمية النطاق حقاً لخطر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت لهو أولوية سياسية . ولا ريب في أن التقدم المستمر المحرز في المفاوضات في هذه الهيئة المتعددة الاطراف وكذلك في الجولات الثنائية المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يشكل في حد ذاته زخماً لا يمكن إغفال أثره في أعمالنا بشأن الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح .

وترى هولندا أن من الحيوي العمل على بدء مفاوضات الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٠ بولاية مناسبة في أقرب وقت ممكن ، علماً بأن وضع هذه الولاية المناسبة هو مسألة معقدة في حد ذاتها . بيد أنني قد استمدت تشجيعاً كبيراً من الموقف الإيجابي والمرن الذي اتخذته جميع الوفود ، ومن ثم فإنني أرحب بالتحسن الكبير الذي تحقق هذا العام في ولاية اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . وتعد هذه خطوة كبيرة إلى الامام بعد سنوات عديدة من العمل بمقتضى الولاية السابقة الاضيقة نطاقاً . وإن مشاركة عدد لم يسبق له مثيل من الدول غير الاعضاء في أعمالنا بشأن حظر الأسلحة الكيميائية لتبشر بخير كبير فيما يتعلق بإضفاء طابع عالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية هذه ، وهو الأمر الذي يعد في الواقع شرطاً أساسياً . وباجتماع هذه العوامل جميعها ، أؤكد أن فرص نجاحنا في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية المنشودة منذ مدة طويلة قد غدت أفضل من أي وقت مضى . والواقع أن الوقت قد حان لجني ثمار جهودنا .

وأود أن ألاحظ ، في تقييم تنظيم عمل المؤتمر أثناء شهر شباط/فبراير ، أنه قد تم التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن إنشاء اللجنة المختصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها واللجنة المختصة المعنية بالأسلحة الإشعاعية .

وإن رئيسي هاتين اللجنتين اللذين عُيِّنا مؤخرًا ، وهما السفيران السيد نيغروتو كامبيازو والسيد فارغا على التوالي ، يتشاوران حاليًا بشأن الأعمال التحضيرية لدورتي هاتين الهيئتين الفرعيتين .

وأجرينا أيضًا مشاورات بمدد الجزء الأول من البند ٧ من جدول الأعمال ، وعنوانه "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة" . وقد بينت هذه المشاورات أن من المستصوب إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض ، ومعالجتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، ربما في اجتماعات غير رسمية للمؤتمر .

وأود التشديد على أهمية المقررات المتخذة بشأن طلبات البلدان غير الأعضاء أن تشارك في أعمال المؤتمر . فقد اتخذنا أثناء شهر شباط/فبراير إجراءات بشأن عدد لم يسبق له مثيل من هذه الطلبات ، بلغ مجموعه ٣٣ طلبًا ، وهو مقرر أرى أنه يبشر بالخير فيما يتعلق بتطور أعمالنا . وهذه هي الحال بوجه خاص في مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية ، التي دعيت للمشاركة فيها الدول الـ ٣٣ جميعها . ونحن ندرك جميعًا قدر المساهمات البارزة التي قدمتها البلدان غير الأعضاء في السنوات الماضية ، ومع تكثيف مفاوضاتنا في هذا الشأن ، فإنني على يقين من أن استفادتنا من هذه المشاركة سوف تستمر .

إن اشتراك بلدان غير أعضاء في أنشطتنا يمثل خطوة ذات شأن صوب ضمان عملية عالمية من المشاركة في وضع وقبول أي اتفاق يبرم في المؤتمر . وآمل أن تستغل البلدان غير الأعضاء استغلالاً تاماً الفرص المتاحة لها للمشاركة في أعمالنا . وباستثناء عملية اتخاذ القرارات ، فإن الدول غير الأعضاء يحق لها الاستفادة من نفس التسهيلات الممنوحة لأعضاء المؤتمر ، بما في ذلك الحق في إلقاء بيانات في الجلسات العامة وفي تقديم مقترحات مكتوبة أو ورائق عمل بشأن تدابير نزع السلاح التي تكون موضع مفاوضات في المؤتمر ، والمشاركة في الهيئات الفرعية التي ينشؤها المؤتمر بمقتضى بنود جدول أعماله ، والمشاركة كذلك في الاجتماعات غير الرسمية المكرمة لهذه المسائل .

ومع تطور ممارسات المؤتمر ، شاركت البلدان غير الأعضاء أيضًا في مشاورات غير رسمية عقدت في هيئات فرعية ، وتولت كذلك مسؤولية رئاسة أو تنسيق مجموعات معينة . وإنني على يقين من أن البلدان غير الأعضاء ستتمكن على هذا الأساس من الإسهام بقدر مساهمة البلدان الأعضاء في إنجاح أعمالنا . وأود في هذه المرحلة ، كما فعلت في عدد من الحالات بصورة غير علنية ، أن أشجع البلدان غير الأعضاء على المشاركة في

جميع الجوانب المتمثلة ببنود جدول الأعمال التي اختارتها ، عن طريق الحصول على المساعدة من الخبراء في المسائل الفنية التي تواجهها ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

وكما أتيح لي أن أبين قبلاً ، فإن المؤتمر هو هيئة من المتخصصين ، تعكف على التفاوض بشأن اتفاقات ذات نطاق عالمي . وإن وجود ما مجموعه ٧٣ من البلدان الاعضاء وغير الاعضاء تشارك في أعمال المؤتمر لهو أمر يبشر بالخير لجهودنا في مبدل إنجاز اتفاقات تحظى بقبول عالمي . وإذ أبدي هذا التعليق ، فإن في ذهني بطبيعة الحال ، وقبل أي شيء آخر ، مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية . وكما قلت ، فإن فرص نجاحنا في إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية أفضل من أي وقت مضى . وقد قلت ذلك فيما يتصل بالعوامل الخارجية . ولكن هناك أيضاً عنصراً داخلياً يبعث على التشجيع ، هو أن إدارة شؤون اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية تتولاها اليد المأمونة والموثوقة للسيد هيلتينيو ، سفير السويد ، وأن الأفرقة العاملة الثلاثة يقوم عليها رؤساء ذوو كفاءة ، مثل السيد لامازيير من البرازيل ، والسيد ميربرغ من هولندا ، والسيد كروتش من الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وأود أن أعرب من جديد عن ثقتنا التامة بهذا الفريق الدينامي للغاية ، الذي عهدنا إليه بقيادة مفاوضات الأسلحة الكيميائية .

وقد رأيت من واجبي ، بعد افتتاح الدورة السنوية مباشرة ، أن أجدد مشاورات الرئاسة بشأن مسألة وضع ولاية للجنة المختصة للبند ١ من جدول الأعمال ، وعنوانه "حظر التجارب النووية" . وما زالت هذه المشاورات جارية . وفي يقيني أن جميع الوفود تدرك ما لهذه الاستطلاعات من صلة سياسية وثيقة بالموضوع ، ولا سيما في هذا العام . وكما أعلنت في مستهل دورة المؤتمر لهذا العام ، فإن السفير السيد دونوواكي قد وافق طوعاً على مواصلة جهود سلفه ، السفير السيد يامادا ، الذي قام في أعقاب رئاسته للمؤتمر لشهر آذار/مارس ١٩٨٩ ببدء حوار يسعى إلى توافق في الآراء بشأن ولاية لجنة مختصة بمقتضى البند ١ من جدول الأعمال . وقد استمعنا منذ ذلك الحين إلى عدد من البيانات التي أُلقيت في الجلسات العامة والتي أعربت عن التأييد القوي للجهود الثمينة التي يبذلها رئيس الوفد الياباني . ويفيد السفير السيد دونوواكي أن الحوار الذي أجراه سلفه والذي أجراه هو على أساس غير رسمي وفردى قد شت أنه يبعث على التشجيع . وقد تبين أن عدداً كبيراً من الوفود يرغبون فعلاً في الشروع في أعمال موضوعية بشأن قضايا التجارب النووية في المؤتمر . كما قام السفير السيد دونوواكي ، على أساس فردي وغير رسمي ، بتأكيد الاقتناع الراسخ لدى سلفه بأن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/863 يمكن استخدامه منطلقاً من أجل تحقيق توافق في الآراء . وأتمنى أن تبدي الوفود استعدادها لأن تسلك كل السبل التي تكفل خروجنا من طريق مسدود وتوصلنا إلى حل . ونحن نعرف أننا قريبون من توافق في الآراء بشأن نص الولاية ، كيما يتسنى للجنة المختصة أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن .

ووفقاً للتقويم ، فإن شباط/فبراير شهر قصير لتصريف الأعمال في المؤتمر . وتجري مشاورات بشأن إعادة إنشاء لجنة مخصصة بمقتضى البند ٥ من جدول الأعمال ، وعنوانه "منع مبادىء التسليح في الفضاء الخارجي" . كما سيبقي المؤتمر قيد الاستعراض الإطار التنظيمي المناسب لمعالجة البند ٢ من جدول الأعمال ، وعنوانه "وقف مبادىء التسليح النووي ونزع السلاح النووي" ، والبند ٣ ، وعنوانه "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" . وعلاوة على ذلك ، ستستمر المشاورات بشأن مسألتين ليستا جزءاً من جدول أعمالنا السنوي ، لكنهما ما برحتا قيد النظر منذ عدد من السنوات ، وهما: زيادة عدد أعضاء المؤتمر ، وتحسين أسلوب عمله وزيادة فعاليته . وفي حين أن هذين ليسا موضوعين سهلين ، فإنني مقتنع بأن المهارة الدبلوماسية للسفير السيد أزيكيوي وحنكته ستكونان ذخراً لنا في مواصلة مناقشتنا لهما . وأتمنى له النجاح في مساعيه .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد في السعي الجاد إلى تحسين أسلوب عمل مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته . وهذا ليس موضوعاً تقنياً فقط ، رغم وجوب استمرارنا في ترشيد عمل المؤتمر ، وإنما نحن نواجه هنا مسألة سياسية بدرجة عالية ، حيث أن جدول الأعمال والترتيبات التنظيمية على السواء يجب أن يستجيبا للتطورات الدولية خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح . فالترتيبات التنظيمية لا تتمتع بقيمة ذاتية خالصة ، وإنما يجب أن تكون مواكبة للأوضاع السياسية . كما أن طريقة معالجة البنود المختلفة المدرجة في جدول الأعمال - سواء من خلال المفاوضات أو من خلال المحادثات التمهيدية - ينبغي أن تعكس درجة النضج السياسي للموضوع المعني . وهذا لا يمنع بالطبع من أن ننظر في جميع البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال أو من إدراج بنود جديدة نتيجة للتطورات الدولية .

وشمة عنصر آخر ينبغي النظر فيه ، وهو مسألة مدى صلاحية هيكل عمل المجموعات الجغرافية - السياسية الذي لدينا في الوقت الراهن وارتباطه بالموضوع ، بالنظر إلى التغيرات السريعة التي نشهدها حالياً على الساحة السياسية الدولية .

خلاصة القول إن عمل مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يحكمه حس دقيق شامل بالواقع ، ومن ثم ينبغي للمؤتمر أن يضع في اعتباره الأحداث المباشرة التي تقع يومياً تقريباً ، والتي لا بد أن تؤثر في أعمالنا في المؤتمر . وواقع الأمر أن فرص تقارب الآراء وإبرام اتفاقات بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف قد غدت أكبر منها في أي وقت مضى .

ولم تعد هناك أية أعمال أخرى لهذا اليوم . لذلك أعلن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ١ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠